الفصل التاسع

الوفد فى الحكم - عودة الحكم المطلق

سياسة الوفد فى الأهداف الوطنية

كان الوفد يعيب على الوزارات المتعاقبة منذ انتهاء الحرب العالمية أنها لم تحقق الجلاء عن الوادى ولا الوحدة بين مصر والسودان، وكان يوهم البسطاء أن إبعاده عن الحكم معطل للجلاء، وأن عودته إليه تنجزه وتحققه، وألقى فى روع الجماهير الساذجة أن إقصاءه عن الحكم إنما هو مؤامرة مقصود منها الحيلولة دون تحقيق أهداف البلاد الوطنية.

كان الوفد يعارض فى عقد معاهدة مع بريطانيا، ويعلن استنكاره لمبدأ التحالف معها، وينادى بأن لا محالفة ولا معاهدة اكتفاءً بميثاق سان فرنسيسكو، ويأخذ على الحكومة المفاوضة فى عقد معاهدة مع بريطانيا قبل إتمام الجلاء.

فلما ولى الحكم تهافت على المفاوضة حتى جعلها مهمة تكاد تكون مزمنة.

أعلن النحاس فى خطاب العرش الذى ألقاه يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ أن وزارته «لا تفتر فى بذل أصدق الجهود وأمضاهم ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادى بشطريه، وتصان وحدته تحت التاج المصرى من كل عبث واعتداء».

ومرت الأيام والشهور ولم يتحقق جلاء، ولا صينت الوحدة من كل عبث واعتداء، بل استفحل الاحتلال فى عهد هذه الوزارة، وتضاعف عدد الجنود البريطانية المحتلة لمنطقة قناة السويس، وزيدت المنشآت الحربية فيها، وترادف عدوان الإنجليز على وحدة الوادى فى السودان، وازدادت حالة البلاد السياسية سوءًا، فإن اللطمات التى أصابتها فى عهد وزارة الوفد لم تصب بها فى عهود الوزارات الماضية، ولعل بريطانيا رحبت بعودة الوفد إلى الحكم بل

ساهمت فى هذه العودة لتكيل الضربات الأليمة لمصر فى عهد الوزارة التى قيل عنها إنما تمثل الشعب، لكى يكون عدوانها موضع السكوت والإقرار الضمنى من الشعب..

جاء المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا إلى مصر فى يناير سنة ١٩٥٠ فى طريقه إلى لندن عقب حضوره مؤتمر الكومنولث، وقابل النحاس، ولم يبد منه أى استعداد للاستجابة إلى مطالب مصر القومية، ومع ذلك قوبل بالحفاوة والودّ، والمجاملة والتكريم، ووصفه الوفديون بأنه صديق مصر الحميم، ولم يطالبه النحاس بمطالب مصر فى الجلاء، ولم يذكره على الأقل بأنه هو نفسه قد حدّد للجلاء عن الأراضى المصرية موعدًا كان ينتهى فى أوّل سبتمبر سنة ١٩٤٩.

وجاء المرشال سليم رئيس أركان حرب الجيش البريطانى إلى مصر أيضا فى مايو سنة ١٩٥٠، وصارح النحاس وصلاح الدين بعدم إمكان الجلاء، ومع ذلك ظلت الوزارة تنشر روح التفاؤل، وتضفى على بريطانيا صفة الودّ والرغبة فى التفاهم.

وصارح الإنجليز النحاس وشيعته المرة بعد المرة فى مباحثاتهم أو مفاوضاتهم أنهم لا يجلون عن منطقة القناة ولا يقبلون الوحدة بين مصر والسودان، ومع ذلك فإنهم مضوا فى مجاملتهم ومسالمتهم والتودّد إليهم، وجعلوا باب التفاهم مفتوحًا بينهم، كل ذلك لأن القضية الوطنية لا تهمّ النحاس وشيعته، مثلما يهمهم الاطمئنان إلى بقائهم فى الحكم، والبقاء فى الحكم يقتضى فى نظرهم اجتناب الأزمات السياسية، والبعد عن الاحتكاك والتصادم، ولا بأس عليهم بين آن وآخر أن يلهو الشعب بعبارات براقة وكلمات جوفاء لا تقدم فى الأمر ولا تؤخر، بل تكون بمثابة تخدير للأعصاب وتضليل للأفهام.

إن سياسة الوزارة الوفدية من الأهداف القومية هى إهمال القضية الوطنية، وإضاعة الوقت فى مجاملات ومباحثات، وتبادل الرسائل والمذكرات، والبعد عن كل جهاد أو عمل إيجابى يحقق الاستقلال أو يزحزح الاحتلال

عن مكانه، أو يرد اعتداءاته المتوالية فى مصر والسودان، والاكتفاء بتصريحات وأحاديث أو خطب منبرية تلقى بين آن وآخر يعلنون فيها تمسكهم بالجلاء والوحدة سترًا لموقف الاستخذاء الذى يقفونه من الإنجليز، وصارت هذه السياسة مسرحية محزنة يتمثل فيها الضعف والاستخذاء وإقرار الأمر الواقع أمام الإنجليز والخداع والتغرير ونقض العهود والمواثيق أمام المصريين، وكأن الأهداف القومية هى أن يتولى الوفديون الحكم فحسب.

وليس أضرّ بالبلاد من هذه السياسة، فلقد كان من نتائجها أن تراجعت القضية الوطنية فى عهدهم، وخيم عليها الركود والجمود، وصارت موضع الاستخفاف والزراية فى نظر الإنجليز والدول؛ لأن المقاومة والجهاد هما السبيل إلى كسب احترام الخصوم والأصدقاء على السواء، أما سياسة الاستسلام واستجداء المفاوضات، واجتناب الأزمات، والتأجيل والتسويف، فهى سياسة مدمرة، تغرى الإنجليز بالإمعان فى عدوانهم، والتمادى فى طغيانهم، ثم إنها تصعف النفوس وتفسد معنوياتها، وتروضها على قبول المذلة والهوان.

ومن عجب أن تأتى هذه النتائج على يد الهيئة التى طالما تبجّحت وادّعت أنها هى وحدها حاملة لواء الجهاد، وأنها هى وحدها التى اصطفاها الله للذود عن الاستقلال وتحقيق مطالب البلاد، وأن من عداها معطل لهذا الاستقلال، وها هى ذى الأيام قد برهنت على فساد ما يدعون، وبطلان ما يرجفون.

لقد كنا نرجو أن يتحقق ما أرجفوا به، ويتم الجلاء والوحدة على أيديهم، فنكون لهم أوّل الشاكرين، ولكن الحوادث قد أثبتت أن قضية الجلاء والوحدة فى نظرهم لا وزن لها بإزاء بقائهم فى الحكم، وما بمثل هذا الخداع والتضليل تنهض الأمم وتحقق أهدافها، بل هو السبيل إلى إغراء الطامعين بها واستخفاف المستعمرين بحقوقها.

لقد كان المستر بيفن يعزو إخفاق مفاوضات سنة ١٩٤٦ إلى أن الوزارة التى كانت تتولاها هى وزارة أقليات، فلما جاءت وزارة النحاس التى وصفوها بأنها وزارة الأغلبية، لم يتحقق شىء من الأهداف القومية، بل تراجعت

القضية الوطنية فى عهدها تراجعًا محزنًا، ورجع الإنجليز عن بعض ما سلّموا به من قبل، وتراءى الفشل والإخفاق فى سياسة الوفد، فلا جلاء ولا وعد بالجلاء، بل نُذُرٌ بالبقاء، ولا وحدة بين مصر والسودان، بل تفاقم لسياسة الفصل بينهما، وعمل على تمزيق شملهما.

سياسة الوفد الداخلية
إخلافه عهوده فى مكافحة الغلاء

أخلف الوفد عهوده فى مكافحة الغلاء، بعد أن ملأ الوفديون الدنيا وعودًا بأنهم سييسرون للشعب إذا عادوا للحكم أسباب الرخاء، ورغد العيش، وبعد أن كانوا يحملون الحملات الشعواء على الوزارات السابقة، وينسبون إليها اشتداد الغلاء، فلما جاءوا إلى الحكم تفاقم الغلاء فى عهدهم، وكان لمالأتهم الإقطاعيين والرأسماليين الأثر الأكبر فى اشتداد الغلاء على أيديهم.

لم تعمل وزارتهم عملاً مجديًا فى الحدّ من موجة الغلاء، بل كان فى تصرفاتها ما زاد فى تفاقمه، كترجيحها كفة الرأسماليين على جمهرة المستهلكين، وتهاونها فى تحصيل الضرائب من الشركات الكبيرة والمحظوظين، وإهمالها المشروعات التى تزيد من الإنتاج القومى فى المواد اللازمة لتموين الشعب، وتشجيع الوسطاء من أشياعها والمقربين إليها على الاتجار فى هذه المواد، مما أدّى إلى ارتفاع أسعارها، ثم تهريب كميات منها إلى الخارج حتى إلى إسرائيل، ورفع الرسوم الجمركية على كثير من السلع الواردة من الخارج، فارتفعت أسعارها فى الداخل، وقد اصطلت الطبقات المتوسطة والفقيرة بنار هذا الغلاء، وكان معظم عمل الوزارة اختراع الأسباب الباطلة لتضليل الناس بأنه ارتفاع طبيعى، وليس هذا وذاك من مكافحة الغلاء فى شىء.

الاستثناءات الجديدة وإعادة الاستثناءات القديمة

عادت وزارة الوفد إلى سياستها التقليدية فى الاستثناءات فى التعيينات والترقيات والعلاوات، تغدقها على المحاسيب والأنصار، والأقارب والأصهار،

ولم تكتف بالاستثناءات الجديدة، بل أمعنت فى المحسوبية، فأعادت الاستثناءات القديمة التى صدرت عن الوزارة الوفدية السابقة سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٤ وألغتها وزارة أحمد ماهر.

وكان الظن أن تتورّع وزارة الوفد عن إعادة الاستثناءات القديمة، وتكفّ عن سياسة الاستثناءات عامة، ولكنها جمعت بين المنكرين، وهذا ولا ريب من أسباب اضطراب دولاب العمل فى دواوين الحكومة، وسريان روح اليأس والسخط والتراخى فى نفوس الموظفين عامة؛ إذ يرون أن لا عدل ولا مساواة فى معاملتهم، فيضعف شعورهم بالواجب ويقل إنتاجهم فى العمل.

ولم تقنع وزارة الوفد بإعادة الاستثناءات القديمة، والإيغال فى الاستثناءات الجديدة، بل زادت الطين بلة بأن منحت الموظفين الذين أعادت إليهم الاستثناءات فروق المرتبات عن المدة التى انقضت من يوم إلغائها فى سنة ١٩٤٥ حتى إعادتها فى سنة ١٩٥٠، وقد بلغت هذه الفروق نيفًا و١٠٠٠٠٠ جنيه، ونال كل موظف أعيدت له استثناءاته من فروق الاستثناءات مبالغ جسيمة بلغت فى كثير من الحالات عدة آلاف من الجنيهات للموظف الواحد، فكانت هذه المبالغ بمثابة مكافآت غير مشروعة، عن استثناءات غير مشروعة، وفى هذا منتهى الاستهتار بأموال الخزانة العامة بالحياء الإدارى وبالعدالة والنزاهة.

اعتداء الوزارة على استقلال القضاء

بدأت هذه الوزارة سياستها نحو القضاء باعتداء خطير على استقلاله؛ إذ طلبت فى أواخر يناير سنة ١٩٥٠ من الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة أن يستقيل من منصبه، بحجة أنه كان قبل ولايته هذا المنصب وزيرًا حزبيا.

وتلك لعمرى حجة واهية؛ لأن الوزارات الوفدية نفسها كثيرًا ما عينت فى مناصب القضاء من كانوا ينتمون إلى الوفد، ولم يلق هذا التعيين اعتراضًا لا من القانون ولا من العرف، ولا غضاضة فى إسناد أى منصب قضائى كبير

إلى وزير أو سياسى سابق، ما دام قد استقال من حزبه وقطع صلاته بالأحزاب السياسية عامة.

ولكن السبب الحقيقى لتحدّى رئيس مجلس الدولة ومحاولة إقصائه عن منصبه، أن الوزارة أرادت أن تعين فى مكانه أحد أشياعها تمهيدًا لتغلغل الوفدية فى هذا الحصن الأشمّ الذى يفصل بالحق فيما يقوم بين جهات الحكومة والأفراد من منازعات، والذى ينبغى أن يكون حَرَمًا آمنًا بعيد الصلة بالسلطات جميعًا، لكى يجد الناس فيه ملاذهم وموئلهم الأخير فى رفع ما يقع عليهم من مظالم الحكام وحيف الحكومات.

ولقد كانت الوزارة جادّة فى إخراج السنهورى رغم مخالفة هذا التصرف لقانون إنشاء مجلس الدولة ورغم ما فيه من عدوان على استقلال القضاء، ولم يقفها عن إنفاذ عزمها سوى تضامن مستشارى المجلس مع رئيسه واستنكار الرأى العام لموقفها منه، فإن الجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة قد اجتمعت وأصدرت قرارًا أعلنت فيه «أن فى مطالبة رئيس مجلس الدولة بالتنحى عن منصبه بهذه الطريقة مخالفة صريحة للقانون واعتداء على استقلال المجلس لا تقرّه الجمعية وتعهد إلى رئيس المجلس أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل المحافظة على استقلاله وأن يبلغ هذا القرار إلى وزير العدل».

كان لهذا القرار الحازم أثر بالغ فى الحدّ من طغيان الحكومة، وقابل الرأى العام تصرف الوزارة بإزاء هذه الهيئة القضائية العليا بعميق السخط وبالغ الاستنكار، وإذ وجدت الوزارة أن تهديدها للسنهورى لم يكن له الأثر الذى تبغيه، فقد سكتت على مضض وعدلت مؤقتًا عن العبث باستقلال مجلس الدولة.

اعتداء آخر على استقلال القضاء

إقصاء النائب العام عن منصبه

وتجدد اعتداء الوزارة على استقلال القضاء فى مايو سنة ١٩٥١ بإقصاء النائب العام محمد محمود عزمى بك عن منصبه جزاءً له على مسلكه فى تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة للجيش؛ إذ تناول التحقيق بعض موظفى السراى أو بعض المنتمين إليهم، ومع أن هذا لتحقيق قد انتهى بحفظ القضية بالنسبة لهؤلاء الأشخاص، فإن هذا لم يمنع الوزارة من إقصاء النائب العام عن منصبه لمجرد أن وقفهم وقتاً ما موقف الاتهام.

وقع هذا الإقصاء بطريقة تنطوى على عدوان على استقلال القضاء، وعلى سير العدالة، فقد قرر مجلس الوزراء نقل النائب العام إلى منصب آخر دون منصبه منزلة ومكانة، فاضطر إلى طلب إحالته إلى المعاش، وسرعان ما أجيب إلى طلبه.

ولا ريب أن مسلك الوزارة حيال النائب العام إنما كان اعتداءً خطيراً على استقلال النيابة، والنيابة العامة هى إحدى الهيئات القضائية الكبرى التى لها صلات وثيقة بحريات الأفراد وحقوقهم، وأمنهم وسلامتهم، وهى القوّامة على هذه الحقوق والحريات، وبخاصة فى مراحل التحقيق، ولا تستطيع أن تؤدّى مهمتها السامية إذا تدخلت السلطة التنفيذية فى شئونها واعتدت على استقلالها بطريق التهديد والإرهاب، وما من شك فى إن إقصاء النائب العام عن منصبه فى صدد تحقيقات كان يجريها فى قضية هامة كقضية أسلحة الجيش هو إرهاب لهذه الهيئة جميعها وتأثير على سير العدالة، لا فى هذه القضية فحسب، بل فى كل القضايا الهامة وغير الهامة؛ لأنه جاء بمثابة عقاب للنائب العام على مسلك لم ترض عنه الوزارة.

فأين استقلال القضاء والنيابة وأين إحترام القضاء فى عمل ينطوى فى ذاته على تلميح للقضاء فى قضية كبرى لم يفصل فيها بعد؟ وأين اطمئنان هيئة

النيابة إلى استقلالها وتحريها الحق والعدل فى تحقيقاتها مع هذا التهديد البالغ والتدخل السافر؟

لقد كان الأجدر بكرامة القضاء والنيابة معًا أن تدع الوزارة للقضاء أن يقول كلمته الفاصلة فى تحقيقات النيابة، أما أن تسبق أحكام القضاء بكلمتها وتبادر إلى فصل النائب العام من منصبه، فهذا لعمرى عدوان صارخ على النيابة وعلى القضاء معًا، وهو عدوان لا يمكن أن يتفق مع الاحترام الواجب للعدالة وصيانة قدسية القضاء واستقلاله.

الاعتداء على حرية الصحافة

وأمعنت الوزارة فى الاعتداء على حرية الصحافة، فصادرت كثيرًا من الصحف لأوهى الأسباب، وتعقبت على الأخصّ صحف المعارضة بالمصادرة والتعطيل وتقديم بعض أصحابها ومحرريها للمحاكمة، وصادرت صحفًا معتدلة مستقلة لم تسبق مصادراتها فى أى عهد من العهود.

وكان يجب على الوزارة التى تدعى أنها تمثل أغلبية الشعب أن تكون أكثر رعاية لحرية الصحافة؛ لأنه إذا كانت الأغلبية معها فمم تخشى من إطلاق حرية الصحافة فى التعبير عن آرائها مهما كان فيها من مهاجمة للحكومة فى تصرفاتها أو انتقاد لأعمالها؟

الحق أن ضيق وزارة الوفد بالمعارضة داخل البرلمان وتدابيرها فى إقصاء المعارضة والمعارضين عن مجلس الشيوخ والنواب قد امتد إلى المعارضة خارج البرلمان، فضاق صدرها بالصحافة المعارضة وتعقبتها بمختلف وسائل الاضطهاد والتنكيل، ولم تكتف باستخدام القيود والنصوص التى تزخر بها التشريعات الحالية المقيدة للحرية، بل شرعت فى يوليه سنة ١٩٥١ فى وضع تشريعات أخرى فيها ما فيها من الحجر والتضييق على حرية الكتابة وإطلاق يد الوزارة فى إنذار الصحف ووقفها وإلغائها بغير محاكمة، وأوعزت إلى أحد أشياعها من النواب بالتقدم بهذه التشريعات إلى البرلمان، وكادت تنفذ لولا

المعركة التى أثارتها الصحافة الحرّة ضدّ هذه التشريعات واستنكار الرأى العام لها، وانتهت المعركة مؤقتاً بسحبها والعدول عنها.

إفساد أداة الحكم

أقامت هذه الوزارة حكمًا حزبيا فاسدًا، لا نزاهة فيه ولا استقامة، فالوفديون هم المميزون فى ظل هذا الحكم، وليس هذا من الحكم القومى العادل فى شىء.

إن الحكم القومى قد يصحّ أن تتولاه وزارة حزبية، ومن قواعده أن تعدل الحكومة الحزبية بين المواطنين، وتساوى بينهم فى الحقوق والمزايا والواجبات، كما هو الحال فى البلاد الديموقراطية كبريطانيا والولايات المتحدة، أما الحكم الحزبى الذى أقامه الوفد فلا عدل فيه ولا استقامة، والتعليمات التى تمليها الوزارة على حكام الأقاليم ورؤساء المصالح والدواوين تقضى بأن لا يعدلوا بين المواطنين، بل عليهم أن يلبّوا طلبات الوفديين دون سواهم، وبخاصة الشيوخ والنواب منهم، مهما كان فيها من ظلم لغيرهم أو إخلال بالنزاهة والاستقامة أو زلزلة للعدل فى معاملة المواطنين.

وقليل من الحكام والموظفين أو رؤساء المصالح من يهمل هذه التعليمات ويراعى صوت العدل والضمير فى تصرفاته، وفى الغالب يكونون فى هذه الحالة عرضة للاضطهاد والتنكيل أو الحرمان من حقوقهم فى الدرجات والترقيات.

استغلال النفوذ والصفقات المريبة

واتسم حكم الوفد باستغلال زعمائه وأشياعه نفوذهم فى الحكومة للإثراء غير المشروع، وقد ظهر الثراء الفاحش على المحظوظين والمقربين وعائلاتهم وذويهم.

وصار عمل معظم شيوخ الوفد ونوابه بعد أن نبذوا واجبهم الدستورى فى الرقابة على الحكومة هو الوساطة لأنفسهم أو لمن يلتمسون عندهم النفع لعقد الصفقات المريبة والتصرفات غير السليمة فى مختلف فروع الحكومة، وغالبًا

ما تكون هذه الوساطات مقابل جعل من المال، وصارت هذه الوسائل غير المشروعة مألوفة فى الكثير من المناطق الانتخابية، حتى صارت منازل كثيرين من الشيوخ والنواب أو مكاتبهم مراكز للوساطات المأجورة، وفى هذا ما فيه من إفساد لأداة الحكم وتقويض لصرح الاستقامة والنزاهة.

وقد امتد استغلال النفوذ إلى محيط المعاملات التجارية الكبرى، فحدث تلاعب كبير فى سوق القطن اشترك فيه بعض المتصلين برئيس الوزارة والوزراء، وتكشفت أساليب هذا التلاعب لرجال البورصة من وطنيين وأجانب، وصارت أحاديث الناس فى مجالسهم، وموضع أسفهم وسخطهم؛ إذ رأوا بعض المتلاعبين يثرون ثراءً فاحشًا غير مشروع على حساب الطبقة المتوسطة من المنتجين والتجار، ورأوا من مظاهر التلاعب أن القطن الأشمونى وهو القطن قصير التيلة صار ثمنه وقتًا ما ضعف ثمن القطن الطويل التيلة (الكرنك)، وهو أمر لم يسبق حدوثه من قبل، ولم يكن هذا العبث ليحدث لولا تلاعب هؤلاء المضاربين والمحتكرين معتمدين على صلتهم بالحكومة.

وانغمس المحظوظون من الوفديين وغيرهم فى صفقات التموين والمقاولات، والتوريدات والمشتريات، والاستيراد والتصدير، والاستئجار والتأجير، والبيع والشراء، واغتصاب أملاك الحكومة، وما إلى ذلك، ورأوا من معاونة الحكومة لهم ما سهل لهم الاستحواذ على هذه المغانم أو المشاركة فيها بأسماء مستعارة، حتى كأن الحكومة صارت مغنمًا لهؤلاء القوم، يدر عليهم المال من غير حله.

إهمال المشروعات الإنتاجية

وإلى جانب إفساد أداة الحكم، فإن وزارة الوفد أهملت المشروعات الإنتاجية التى تزيد من الدخل القومى، فهى تبذل الأموال بسخاء فى المشروعات الإنفاقية والكمالية التى تبتلع الملايين من الجنيهات، أما المشروعات الإنتاجية التى تزيد من ثروة البلاد فى الزراعة والصناعة فإنها لا تجد أية عناية جدية.

فهى قد عطلت مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان، ومشروع توسيع معمل التكرير فى السويس.

ولم تعمل شيئًا فى زيادة مساحة الأراضى المزروعة مع اطراد الزيادة فى عدد السكان، ولا فى تفريج أزمة المساكن بإنشاء مجموعات من المساكن الجديدة على أراضى البناء المملوكة للحكومة، ولا فى زيادة المنشآت الصناعية التى تنمى ثروة البلاد وأهلها، ولا فى توفير الإنتاج توفيرًا يؤدّى إلى هبوط الأسعار.

وليس ممكنًا للرءوس المشغولة باستغلال النفوذ والثراء غير المشروع أن تجد متسعًا من الوقت أو من سلامة المنطق أو خلوص النية لوضع البرامج الواسعة المدى فى الإنتاج والتعمير وزيادة الدخل القومى وتوفير الرخاء للشعب وتنفيذ هذه البرامج بروح الهمّة والنزاهة والاستقامة ورعاية المصلحة العامة، وقديمًا قالوا:

ومكلف الأيام ضدّ طباعها متطلب فى الماء جذوة نار

الارتجال والدعاية

وتعنى الوزارة أكثر ما تعنى بالمشروعات البراقة، تقررها وتنفذها بطريقة مرتجلة لا تؤدّى إلى الفائدة المقصودة منها؛ لأنها ليست موضع دراسة جدية بل هى أقرب أن تكون وسيلة للدعاية فحسب.

خذ لذلك مثلًا مشروع مجانية التعليم الثانوى والفنى، لقد أعلنه النحاس فى خطاب العرش الذى ألقاه فى يناير سنة ١٩٥٠، وتبين مع الزمن أن الأمر فيه لا يعدو أن يكون دعاية للوفد من ناحية، وإفسادًا للتعليم من ناحية أخرى.

فالمجانية كانت مقررة قبل تأليف وزارة النحاس، إذ كانت حقا فى التعليم الثانوى لكل طالب حصل على ستين فى المائة من الدرجات، وكان التعليم المتوسط بالمجان لكل طالب لم يحصل على هذه النسبة.

أما إطلاق المجانية فى التعليم الثانوى من هذا القيد فلا يقصد منه إلّا الدعاية للوفد، وفيه ضرر بالتعليم وبالحالة الاجتماعية للبلاد، وإذ أنه يصرف التلاميذ عن أن يحوزوا بجدّهم واجتهادهم الستين فى المائة التى كانت مشروطة للمجانية، وفيه. تبعًا لذلك هبوط لمستوى التعليم.

كما أن تعميم التعليم الثانوى بالمجان دون الاستعداد الكافى له من المدرسين الأكفاء والأماكن الصالحة يؤدّى إلى حشر الطلبة فى الفصل الواحد بأكثر مما تحتمله قواعد التدريس وأصول التربية، وبالتالى إلى هبوط مستوى التعليم والأخلاق بينهم، وقد حدث فعلًا أن زادت الوزارة عدد التلاميذ فى كل فصل عن الحدّ الذى تقتضيه نظم التدريس الصحيح، مما جعل المدرسين لا يستطيعون أن يؤدّوا واجبهم فى تعليم تلاميذهم، وتبين أن المستوى العلمى والخلقى لهؤلاء التلاميذ قد هبط عما كان عليه، فهذا النظام أدّى إلى انحطاط مستوى التعليم الثانوى ويؤدّى تبعًا لذلك إلى انحطاط مستوى التعليم الجامعى، ويرجع بالتعليم والأخلاق جميعًا إلى الوراء.

على أن جعل التعليم الثانوى كله بالمجان قد صرف التلاميذ عن التعليم الفنى الزراعى والصناعى والتجارى الذى كان بالمجان من قبل، وفى هذا ولا ريب إضرار بنهضة البلاد الاقتصادية وتعطيل للإنتاج الصناعى والزراعى فيها، ولكن لا بأس فى نظر الوفد من كل هذه العواقب السيئة إلى جانب الدعاية للوزارة الوفدية بأنها قررت جعل التعليم الثانوى جميعه بالمجان، فى حين أنه لم يتقرر فى أرقى البلاد كإنجلترا وأمريكا إذ توجد فيهما مدارس ثانوية خاصة يدفع أولياء الأمور فيها مصروفات.

بعض حوادث هامة

استقالة حسين سرى من رآسة الديوان الملكى

(أبريل سنة ١٩٥٠)

فى أوائل أبريل سنة ١٩٥٠ رفع حسين سرى باشا إلى جلالة الملك استقالته من رآسة الديوان الملكى، وبناها على حالته الصحية، وقبل

الملك استقالته، وأصدر أمرًا ملكيًّا بأن يقوم حسن يوسف باشا وكيل الديوان الملكى بأعمال رياسة الديوان «إلى حين صدور أمر آخر».

وقد قوبلت استقالة سرى باشا بشىء من الدهشة، لأنها لم تكن لها مقدمات وأسباب ظاهرة، ولم يكن يبدو عليه اعتلال فى صحته، حتى تكون الأسباب الصحية هى علّة استقالته، وبقى أمر هذه الاستقالة سرًّا لا تعرف حقيقته.

وقابل الوفد استقالة حسين سرى بالجمود وعدم الاكتراث، وعدّ تعيين رئيس الديوان الملكى من شئون جلالة الملك الشخصية، وهذه وجهة نظر جديدة للوفد تخالف وجهة نظره سنة ١٩٢٤ فى عهد وزارة سعد (ج١ ص١٨١ طبعة سابقة)، وتخالف ما سبق لوزارة النحاس الأولى سنة ١٩٣٦ من تقرير إنشاء وزارة للقصر.

الانتخابات البريطانية
(فبراير سنة ١٩٥٠)

جرت الانتخابات العامة البريطانية لمجلس العموم (النواب) فى موعدها (فبراير سنة ١٩٥٠)، وفاز فيها حزب العمال، بالأغلبية، وإن كانت أقلّ من التى نالوها فى انتخابات سنة ١٩٤٥، فقد ظفروا بـ٣١٤ مقعدًا فى حين كان لهم فى انتخابات سنة ١٩٤٥ - ٣٨٣.

ونال حزب المحافظين ٢٩٠ مقعدًا وكان لهم فى انتخابات سنة ١٩٤٥ - ١٩١ مقعدا، ونال الأحرار ثمانية مقاعد وكان لهم سنة ١٩٤٥ - ١٤ مقعدًا، ولم يفز أحد من الشيوعيين وكان لهم سنة ١٩٤٥ مقعدان.

وتجلى فى هذه الانتخابات استمرار تأييد أغلبية الشعب البريطانى للسياسة الاشتراكية التى ينفذها حزب العمال، وبقيت وزارة المستر أتلى تتولى الحكم.

تعيين السير رالف ستيفنسن سفيرًا لبريطانيا فى مصر (أبريل سنة ١٩٥٠)

فى شهر أبريل سنة ١٩٥٠ عين السير رالف ستيفنسن سفيرًا لبريطانيا فى مصر خلفًا للسير رونالد كامبل، ولم يحدث على يد السفير الجديد تغيير فى السياسة البريطانية سوى أنه أكثر صراحة من السفير السابق فى استبعاد فكرة الجلاء التى كانت تتردد من قبل فى تصريحات الرجال الرسميين فى بريطانيا.

ومما يذكر فى صدد هذا التغيير أن النحاس أقام فى داره حفلة كبرى للسير رونالد كامبل لمناسبة انتهاء مدة خدمته، أحيط فيها بكل مظاهر الحفاوة والتكريم، ووصفته الصحف الوفدية بأنه صديق مصر الحميم، وهذا من المظاهر المخجلة لتراجع الروح الوطنية فى عهد وزارة الوفد.

رفع الأحكام العرفية

فى شهر مايو سنة ١٩٥٠ نشر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذى صدر بعد موافقة البرلمان، وبدأ تنفيذه من يوم العمل به، أى من أوّل مايو، تاريخ نشره فى «الوقائع المصرية»، وقد قضى برفع الأحكام العرفية فى جميع أنحاء المملكة فيما عدا محافظتى سيناء والبحر الأحمر فتستمر الأحكام العرفية فيهما لمدة لا تتجاوز سنة، وقضى أيضا باستمرار العمل بهذه الأحكام لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به بالنسبة لبعض الأوامر العسكرية ومنها الأمر الصادر بحلّ جمعية الإخوان المسلمين إلى أن يصدر القانون الخاص بالجمعيات، وقضى كذلك باستبقاء الرقابة لمدة غير محدودة على الرسائل البريدية، والسلكية واللاسلكية والطرود الصادرة من المملكة المصرية والواردة إليها من الخارج، ومعنى ذلك أن الأحكام العرفية إنما رفعت رفعًا جزئيًّا.

الخطبة الملكية

(١١ فبراير سنة ١٩٥١)

فى يوم الأحد ١١ فبراير سنة ١٩٥١ - يوم عيد ميلاد جلالة الملك السعيد - أعلن الديوان الملكى نبأ خطبة الملك على سليلة بيت المجد والشرف الآنسة (جلالة الملكة) ناريمان صادق، وأذاع لهذه المناسبة البلاغ الآتى:

«بعد حمد الله والشكر له، يسرّ ديوان جلالة الملك أن يزف إلى الشعب المصرى الكريم، بشرى خطبة مليكه الذى وهب له قلبه وحبه، ففى هذا اليوم السعيد، يوم عيد ميلاده المجيد، الذى يتنفس بالنعيم، ويتدفق بالخير العميم، تمت بتوفيق الله خطبة المليك المحبوب، على سليلة بيت المجد والشرف، الآنسة ناريمان هانم كريمة المرحوم حسين فهمى صادق بك ابن المرحوم على صادق بك ابن المرحوم محمد صادق باشا، والديوان، إذ يعلن نبأ هذه الخطبة الموفقة التى اتجه إليها الفاروق العظيم شاكرًا لله أنعمه، يدعو العلى القدير، أن يمدّ له لحظات العناية، ويوثق له أسباب التوفيق والسعادة، ويجعل من هذه الخطبة المباركة إشراقة الأمل الباسم، لمصر العزيزة، وللأسرة العلوية الكريمة».

وقد استقبلت الأمة نبأ هذه الخطبة بالبشر والابتهاج العظيم.

هذا، ومحمد صادق باشا (جد جلالة الملكة الأعلى) هو من نوابغ علماء الهندسة والفنون الحربية فى عهد الخديو إسماعيل، وقد ترجمنا له فى كتاب (عصر إسماعيل) الذى أخرجناه سنة ١٩٣٢. وقلنا عنه ما يلى: هو من تلاميذ مدرسة الخانكة الحربية المنشأة فى عهد محمد على، ومن أعضاء البعثة الخامسة، عاد من البعثة مهندسًا، وانتظم ضابطًا فى سلك الجيش، وهو الذى رافق سعيد باشا (والى مصر) فى رحلته بالحجاز. وعين مفتشًا لمصلحة المساحة برآسة استون باشا، وله مباحث قيمة فى مجلة الجمعية الجغرافية، توفى سنة ١٩٠٢.

القران الملكى
(٦ مايو سنة ١٩٥١)

فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأحد ٦ مايو سنة ١٩٥١ تم عقد قران الملك بجلالة الملكة ناريمان، وذلك بقصر القبة العامر، حيث تولى الملك بنفسه عقد زواجه على الملكة. وناب عن جلالتها فى العقد عمها محمد على صادق بك وزير مصر المفوض فى هولندا، وكان شاهدا العقد عبداللطيف طلعت باشا كبير أمناء جلالة الملك ومحمد حسن يوسف باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة وتولى صيغة العقد الشرعى الأستاذ الشيخ محمد إبراهيم سالم بك رئيس المحكمة العليا الشرعية، وأطلق واحد ومائة مدفع إيذاناً بإتمام العقد المبارك.

وفى نحو الساعة الخامسة بعد الظهر انتقلت الملكة من قصرها بمصر الجديدة إلى قصر عابدين حيث استقبلها جلالة الملك، وفى الساعة الخامسة والنصف مساء أقيم لهذه المناسبة السعيدة حفل استقبال فخم بقصر عابدين.

وشاركت البلاد البيت المالك فى الابتهاج بهذا القران السعيد، وأظهرت الأمة من شعور الغبطة والولاء ما زاد الصلة توثقًا بين الأمة والعرش.

اتفاق جديد للأرصدة الإسترلينية
(مارس سنة ١٩٥١)

أذاعت وزارة المالية فى شهر مارس سنة ١٩٥١ بياناً بنتيجة المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى شأن الأرصدة الإسترلينية وقد أسفرت عن عقد اتفاق جديد لتسويتها على الأسس الآتية:

أن يفرج عن ١٥٠ مليون جنيه من أرصدة مصر الاسترلينية وفقًا للتدابير التى اتفق عليها، فيتم الإفراج من هذا المبلغ عن ٢٥ مليون جنيه استرلينى بمجرد التوقيع على الاتفاق، ومن ذلك ١٤ مليون جنيه ستحول إلى دولارات، وسيفرج بعد ذلك عن عشرة ملايين كل سنة لمدة تسع سنوات ابتداء من أوّل

يناير سنة ١٩٥٢، كما سيفرج بالإضافة إلى ذلك عن خمسة ملايين جنيه كل سنة اعتبارًا من سنة ١٩٥١ وذلك (فى حدود ٣٥ مليون جنيه) كلما هبطت جملة الأرصدة الباقية فى الحسابات رقم ١ عن ٤٥ مليون جنيه، وستسهل الحكومة البريطانية توريد المنتجات البترولية (باستثناء زيوت التشحيم الدولارية) لمصر مقابل الدفع بالإسترلينى - من الحساب رقم ١ - فى حدود ١١ مليون جنيه كل سنة تسليم الموانى المصرية لمدة عشر سنوات تبتدئ من ١٩٥١.

ولم يدخل هذا الاتفاق بعد فى دور التنفيذ.

عودة الحكم المطلق ووزارة الوفد

إننا إذ جعلنا عنوان هذا الفصل (عودة الحكم المطلق) إنما نعنى ما نقول، فالنظام الذى يتبعه الوفد فى تطبيق الدستور قد أنشأ حكما مطلقًا لا يمت إلى الدستور بأية صلة، اللهم إلّا فى بعض ظواهر وأشكال من المصطلحات البرلمانية، اقتبس الوفد بعض أسمائها، دون حقائقها ومسمياتها.

مظاهر الحكم المطلق

إن معنى الدستور ومعنى الديمقراطية أن تكون الهيئة التى تحكم البلاد وكيلة عن الشعب، يختارها بملء حريته واختياره، ولكن الوفد قد انتحل لنفسه صفة الوصاية على هذا الشعب، لا الوكالة عنه.

وصاية لا وكالة

والوصاية صفة الحاكم المستبدّ الذى لا يبغى أن يدع للشعب حرية الاختيار وحرية الرأى والعقيدة، فالوفد قد استلب من سواد الشعب حقه فى حرية اختيار نوابه وشيوخه، وعوّده أن يتنازل له عن هذا الحق الذى هو لبّ الدستور وأساسه، وفرض على الناخبين فى أرجاء البلاد أسماء معينة تدين له بالطاعة العمياء ليكونوا ممثليهم فى مجلسى البرلمان.

استلاب حق الشعب فى الاختيار

أما كيف استلب الوفد من الأمة حق الاختيار، فلأنه اتجه إلى الطبقة الأمية من الشعب - وهى مع الأسف لا تزال لها الأغلبية العددية - فألقى فى روعها أن الانتخاب حق له لا للناخبين، وأنه بوصفه الهيئة التى لها الوصاية على الشعب له أن يفرض على ناخبى كل دائرة الاسم الذى يختاره هو، وهذا ولا ريب ضرب من ضروب الشعوذة السياسية، جعلها الوفد أساسًا لوصايته المنتحلة.

والشعوذة، سواء كانت دينية أو سياسية، تفشو أكثر ما تفشو فى الطبقات الأمية من الشعب، لأن الجهالة تحجب عنها نور الحقيقة ونسيم الحرية، ومن السهل على الزعماء المضللين أن يدخلوا فى أذهان الجهلاء الأميين ما شاءوا من الآراء والتوجيهات الفاسدة، ومن سوء حظ البلاد أن سيطر على الجهلاء والأميين فيها هيئة لا تبذل لهم النصح والإرشاد، بل تبذر فيهم بذور الضلال والفساد، وقد عوّدتهم من طريق الشعوذة أن لا يتولوا اختيار ممثليهم فى البرلمان، بل عليهم أن ينتظروا من يفرضه عليهم الوفد ممثلاً لهم، وهكذا عوّد الوفد الجهلاء أو علّمهم أن يتنازلوا له عن حق الاختيار الذى خوّله لهم الدستور.

فطبقة الجهلاء والأميين هم الأساس الأوّل الذى أقام عليه الوفد وصايته المنتحلة، واجتمع إلى هذه الطبقة أقلية من الأعيان ومحترفى المهن الحرة، لم ينظر معظمهم إلى الحياة النيابية كأداة للرقابة على الحكومة وإصلاح شئون البلاد، بل اعتبروها وسيلة للانتفاع والوجاهة فحسب، ودفعهم حب التطلع إلى البرلمان إلى التماس ترشيح الوفد لكى يجدوا الحظوة عند الجهلاء والأميين، وهم كما أسلفنا أصحاب الأغلبية العددية.

فالشعوذة السياسية التى روّجها الوفد فى طبقة الأميين، هى إذن أساس النظام الانتخابى الذى رسمه لكى يصل إلى الحكم، وهو أساس لا نظير له فى

البلاد المتحضرة، لأن الهيئات التى تتولى فيها توجيه الشعب والنهوض به تربأ بنفسها أن تتخذ من جهالة الجهلاء وسيلة للتغرير والتضليل وانتحال صفة الوصاية على الأمة، تلك الوصاية التى تتنافى بداهة مع روح الدستور والديمقراطية.

شروط عضوية البرلمان فى نظر الوفد

أما كيف يعين الوفد نواب البلاد وشيوخها فى ظل هذا النظام، ويفرض أسماءهم على جمهرة الأميين، فذلك أنه يشترط فيهم الخضوع لأوامره، وإلغاء عقولهم وضمائرهم، ليكونوا على الدوام رهن إشارته، فى كل اتجاه يريده، داخل البرلمان وخارجه، وهو من أجل ذلك يدقق فى الاختيار لكى يتحقق من توافر هذه الشروط فيمن يلتمسون ترشيحه.

واستطاع الوفد بهذه الطريقة الملتوية أن يربى فى الشعب ملكة الخضوع والاستسلام، مبتدئًا بالأميين الذين لا يسهل عليهم تمييز الصالح من غير الصالح، ولا الحق من الباطل، ولا الرشد من الضلال، ومثنيًا ببضع مئين، من الوصوليين الذين رضوا أن يلغوا عقولهم وضمائرهم، ويسيروا فى ركب الجهالة والشعوذة السياسية لكى يصلوا إلى المراكز النيابية.

انعدام الرقابة البرلمانية

وغنىّ عن البيان أن الذين يعينهم الوفد تعيينًا بهذه الطريقة المنافية لروح الدستور، لا يمكن أن يؤدّوا واجباتهم فى النيابة، وأخصّها مراقبة الوزارة والوزراء، ومحاسبتهم على أعمالهم وتصرفاتهم، فإنهم وقد عينهم الوفد نوابًا أو شيوخًا لا يملكون من الشجاعة الأدبية ما يجعل غايتهم المصلحة العامة، وإنما يلتمسون رضا الوفد عنهم.

وإذا كان من المستحيل بداهة على الموظفين الحكوميين أن يراقبوا وزراءهم ورؤساءهم فى المصالح والدواوين، فمن المستحيل أيضًا أن تراقب جمهرة الوفديين وزراءهم، بل هم أكثر خضوعًا لهم من أولئك الموظفين، لأن النظام

الوفدى قد جعلهم موظفين برلمانيين فى حكومة الوفد.

فحكم الوفد هو فى أساسه وكيانه حكم مطلق، تنحصر السلطة فيه فى بضعة النفر الذين سيطروا عليه، يفرضون إرادتهم على من عينوهم من النواب والشيوخ، الذين لا عمل لهم إلّا السير فى ركاب هذا النفر من المستبدين، لكى يضمنوا على الدوام رضاهم وقضاء مصالحهم ولباناتهم على أيديهم.

ويمكن القول بأن الموظفين الرسميين أكثر استقلالاً من هؤلاء الموظفين البرلمانيين، لأن الموظف وإن كان لا يستطيع أن يراقب رؤساءه، إلّا أنه محكوم بلوائح وقوانين، تحتم عليه أن يسير فى الطريق القويم، وإلّا كان مسئولاً عن تصرفاته المنافية للاستقامة والنزاهة، أما أولئك الموظفون البرلمانيون -- النواب والشيوخ - فلا تحكمهم لوائح ولا قوانين، ومن ثمّ فهم فى تأييدهم للتصرفات الضارّة بمصالح البلاد لا يُسألون عما يفعلون.

والوزراء الوفديون أنفسهم لا استقلال لهم فى أعمالهم وتصرفاتهم،، بل هم خاضعون لأية إشارة تصدر إليهم من رئيس الوفد، أو ممن ينطق باسمه، والنحاس يعاملهم على هذا الأساس، ولا يدع لهم حرية الاضطلاع بأعباء مناصبهم، وهذا ولا ريب من أسباب الفوضى التى انتشرت فى الوزارات والمصالح، وقد بلغ من امتهانه لأشخاص وزرائه أن جردهم حتى من حق الاستقالة، فهم يقالون ولا يستقيلون، وقد عبّر عن هذا المعنى بعبارة صريحة وذلك بقوله: «ليس عندى وزراء يستقيلون»، وهى كلمة لم يقلها رئيس وزارة من قبل فى زملائه، وتدلّ على أن هؤلاء الوزراء وأعضاء البرلمان فى ظل هذا النظام سواسية، فى الخضوع لإشارة الرآسة.

وبعبارة أخرى إن أسلوب الوفد فى الحياة النيابية أن يكون الوزراء مسئولين أمام رئيسهم، لا أمام البرلمان، وأن يكون البرلمان نفسه مسئولاً أمام الوزارة، لا أن تكون الوزارة مسئولة أمام البرلمان كما يقضى الدستور بذلك.

الانتخابات فى عهد الوفديين

وتبدو ظواهر الحكم المطلق أيضًا فى طريقة الوفد فى الإشراف على الانتخابات عندما يتولى الحكم، فلقد حدث فى عهد هذه الوزارة انتخابات تكميلية فى بعض الدوائر التى خلت فى مجلس النواب، وانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فى الدوائر التى انتهت مدة عضويتها، فكانت حكومة الوفد مثال الحكومة التى لا تتورع عن ارتكاب كل ضروب الضغط والتهديد والإرهاب والتزوير لإنجاح مرشحيها، وانعدمت حرية الانتخاب فى هذه الدوائر، حتى صار انتخاب النواب والشيوخ فيها لا يختلف عن تعيين عمدة أو شيخ بلد أو صراف أو ما إلى ذلك.

ومن سخرية القدر أن يقضى على حرية الانتخاب فى عهد الوزارة التى كانت تزعم أنها الأمينة على هذه الحرية، فإذا هى حرب عليها متنكرة لها.

وإذا كانت الحكومة التى تدعى أنها حكومة الشعب تستلب من الشعب إرادته فى جوهر الدستور وأساسه وهو الانتخاب، فهذا معناه أنها تعتبر هذا الشعب قطيعًا من الأنعام، لا إرادة له ولا كرامة، وتعامله على هذا الأساس، وليس من جناية على الشعب أفظع من هذه الجناية.

ولقد كان الظن وقد ظفر الوفد بالأغلبية فى مجلسى البرلمان أن يتورع عن استلاب حرية الانتخاب فى الدوائر التى خلت فى عهده، ولكنه الحكم المطلق، يولّد فى النفوس نزعة التهادى فى الاستبداد والطغيان، ومحاربة الحرية أينما وجدت، وبرغم أن الأحزاب المعارضة، توقعًا لهذه النتيجة، قد أضربت عن دخول انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ سنة ١٩٥١، ولم يبق إلّا ثلاث عشرة دائرة جرت فيها الانتخابات، فإن وزارة الوفد قد أتت فيها من صنوف الضغط وضروب الإرهاب والتزييف مالم يحدث مثله فى عهد أى وزارة أخرى، وتولى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية الإشراف على هذه العملية الإجرامية التى خلت من كل معنى للحياد أو الحرية والنزاهة، ففاز مرشحو الحكومة فى جميع هذه الدوائر، ولم ينجح واحد من المعارضين أو المستقلين،

وتبين من المقارنة بين الماضى والحاضر أن إسماعيل صدقى كان أرحم من فؤاد سراج الدين فى التدخل الإدارى فى الانتخابات، وأخف وطأة، فقد أجرى صدقى باشا انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ سنة ١٩٤٦، فترك حوالى نصف الدوائر حرّة لم تتدخل فيها الحكومة بأى وجه ما، وتدخل تدخلاً هيناً فى نصف الدوائر الأخرى، أما فؤاد سراج الدين فقد أبى إلاّ أن يعصف بحرية الانتخابات فى كل الدوائر، وسخّر قوات الشرّ والإجرام لإنجاح مرشحى الحكومة فيها جميعا.

فالبرلمان الذى يتألف على هذه الأوضاع ليس إلاّ برلمانًا صوريا، يتخذ ستارًا لحكم مطلق يجمع بين الاستبداد والفساد، وما بهذه الأوضاع تنهض الأمم وترتقى الأخلاق والفضائل وتُرعى مصالح البلاد.

اضطهاد المعارضة وإقصاؤها عن البرلمان

ومن مظاهر الحكم المطلق اضطهاد الوفد للمعارضة داخل البرلمان، وخارج البرلمان، فالوفد باعتباره هيئة تبغى أن تحكم البلاد حكمًا مطلقًا، لا تطيق وجود معارضة برلمانية، فى حين أن قوام الحكم البرلمانى الاعتراف بالمعارضة كأداة لاستقامة الحياة الدستورية.

يقول الأستاذ هارولد لاسكى أحد أقطاب حزب العمال البريطانى ورئيس لجنته التنفيذية[1] إن من قواعد الحكم البرلمانى السليم وجود معارضة قوية داخل البرلمان، فإذا ضعفت هذه المعارضة أنهار النظام البرلمانى.

فالمعارضة القوية دعامة ضرورية لأداء مهمة الرقابة البرلمانية على تصرفات الحكومة، تلك الرقابة التى فيها الكفالة لسلامة الحكم ونزاهته.

وإذا كانت المعارضة ضرورية فى البلاد العريقة فى الحياة البرلمانية كبريطانيا، فأجدر بها أن يعترف بضرورتها فى بلاد لا تزال ناشئة فى نظامها الدستورى، وإذا تقضى فيها سير المعارضة [illegible]

بالشلل، وتصبح اسمًا لا وجود له فى عالم الواقع والحقيقة، وتفقد الأداة الحكومية عنصر الرقابة، فيستشرى فيها الفساد، ويعم الظلم والطغيان.

ولكن الوفد تحقيقًا لنزعته الاستبدادية، وتدعيما للحكم المطلق، لا يطيق المعارضة داخل البرلمان، ولذلك يتربص بها الظروف والمناسبات لاضطهادها وإقصائها عن مقاعدها، فهو يبدأ بإقصائها فى الانتخابات فى عهده، ثم إنه فى داخل البرلمان يختلق الذرائع لإقصاء أكبر عدد ممكن من الأعضاء المعارضين، ففى الطعون التى تقدم فى صحة انتخاب الأعضاء الجدد، يتساهل فى الطعون الموجهة ضدّ الأعضاء الوفديين فيرفضها، ويتلمس أوهى الأسباب لقبول الطعون فى الأعضاء المعارضين، فيوعز إلى أشياعه بقبولها وإسقاط العضو المعارض، وبرغم أن النظر فى الطعون الانتخابية مسألة تكاد تكون قضائية ومن الواجب على البرلمان أن ينظر فيها نظرة عدل ونزاهة ومساواة، فإن القضاء البرلمانى بتأثير الوفد قد أصبح مضرب الأمثال فى التحيز والاستخفاف بالعدالة والميل مع الأهواء.

إخراج المعارضين من مجلس الشيوخ

وقد سفر الوفد فى اضطهاد المعارضة وإقصائها عن مجلس الشيوخ، مستهينًا بالدستور وأحكامه، مستجيبًا إلى نزعة الحكم المطلق التى تغلغلت فى كيانه، وجعلته حربًا على الحرية والشورى.

ففى مايو من سنة ١٩٥٠ قدم الأستاذ مصطفى مرعى سؤالا بمجلس الشيوخ عن أسباب استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة من منصبه، ولما لم يتضمن جواب الوزارة ما يوضح غامضًا، أحاله إلى استجواب أثار فيه مسألتين هامتين:

أولاهما أن مدير مستشفى المواساة بالاسكندرية الدكتور أحمد محمد النقيب أمر بصرف مبلغ خمسة آلاف جنيه إلى كريم ثابت المستشار الصحفى (السابق)[٢] للديوان الملكى من أموال التبرعات والإعانات التى جمعت

(٢) استقال من منصبه فى أوائل أكتوبر سنة ١٩٥١ وتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فقبل استقالته.

لمستشفى المواساة، وذكر النقيب تسويغًا لصرف هذا المبلغ أنه مقابل دعاية ونشر خاصين باليانصيب والإعانات.

والمسألة الثانية أن صفقات من الأسلحة والذخائر الفاسدة حصل التعاقد عليها لمناسبة حملة فلسطين، وتسلمت إدارة احتياجات الجيش هذه الصفقات برغم لفت نظرها إلى ذلك، وأن مخالفات ارتكبت فى إجراء بعض إصلاحات فى بحرية جلالة الملك، وأن رئيس ديوان المحاسبة المستقيل أبدى فى تقريره بعض ملاحظات عن هاتين المسألتين، وعلى نفقات حرب فلسطين عامة، وكان من نتائج إبدائه هذه الملاحظات أن اضطر إلى تقديم استقالته فى عهد وزارة النحاس.

وقد شرح الأستاذ مصطفى مرعى هذا الاستجواب بمجلس الشيوخ، ولقى تأييدًا كبيرًا من المعارضين ومن الرأى العام، وانتهى إلى اقتراح تأليف لجنة برلمانية لتحقيق أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة.

مراسيم ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠

كان جواب الوزارة على هذا الاستجواب وعلى تأييد المعارضين لاقتراح تأليف لجنة التحقيق أن استصدرت ثلاثة مراسيم فى ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠، عصفت بكيان مجلس الشيوخ، وأخرجت منه عددًا كبيرًا من المعارضين بطريقة تنطوى على اعتداء صارخ على الدستور.

فأوّل هذه المراسيم يقضى بزوال عضوية المجلس عن جميع الأعضاء الذين عينوا فى عهد وزارة حسين سرى لمناسبة التجديد النصفى سنة ١٩٤١ وأعيدوا للعضوية بالمرسوم الصادر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وعن كل من حلّ محلهم بسبب الوفاة أو الاستقالة.

والثانى بتعيين أعضاء جدد كلهم من الوفدين بدل الذين أبطل تعيينهم، والثالث بإسقاط رآسة محمد حسين هيكل لمجلس الشيوخ وأبدل به على زكى العرابى.

وحجة الوزارة فى المرسوم الأوّل أن الشيوخ الذين عينوا فى عهد وزارة حسين سرى لمناسبة التجديد النصفى سنة ١٩٤١ لم يكن يجوز تعيينهم إلّا بعد حصول الانتخابات فى دوائر من انتهت مدّتهم من الأعضاء المنتخبين، وبالتالى تكون إعادتهم إلى العضوية سنة ١٩٤٤ غير جائزة.

ويكفى للرد على هذه الحجة أن على زكى العرابى نفسه أثبت فى مقال له نشر بمجلة القانون والاقتصاد (عدد سبتمبر وديسمبر سنة ١٩٤٩) أن لا تلازم بين عمليتى التعيين والانتخاب، ولا يتحتم أن يكون الانتخاب سابقًا على التعيين، قال فى هذا الصدد تحت عنوان (عضوية البرلمان) ما يلى:

«ويجب ملاحظة أن الدستور قد خول الملك حقا مطلقًا فى تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ولم يقيد هذا الحق بأى قيد ولا يوجد أى نصّ فيه يوجب أن يكون استعمال هذا الحق لا حقًا لانتخاب الثلاثة الأخماس الباقية وإلّا كان التعيين باطلًا.. ويظهر لى أن السبب الذى جاء بتقرير لجنة الدستور لتخويل السلطة التنفيذية حق تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ وهو «إكمال النقص فى الكفايات ووجود عناصر لا تهيء لهم ظروفهم الخاصة الدخول فيه بطريق الانتخاب»، لايستوجب حتما أن تجرى الانتخابات أوّلًا، لأن الغرض الوحيد الذى يقصده الدستور هو أنه نظرًا لاحتمال أن الانتخابات قد لا تأتى ببعض العناصر التى يحسن وجودها فى المجلس فقد خوّل للسلطة التنفيذية تعيين نسبة معينة ضمانًا لوجود هذه العناصر، ويستوى فى ذلك تعيينها قبل أو بعد انتخاب النسبة المقرر انتخابها، فليس الغرض هو سدّ النقص الذى يَظهر فى الانتخابات بعد حصولها بل ضمان وجود نسبة معينة من الكفايات خشية ألّا تأتى بها الانتخابات ولذلك لا يتحتم انتظار نتيجة الانتخابات بل يجوز البدء بالتعيينات».

هذا ما قاله على زكى العرابى سنة ١٩٤٩، فالتعيينات التى تمت فى عهد وزارة حسين سرى بالمرسوم الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ صحيحة دستوريا باعتراف على زكى العرابى، وهى التعيينات التى أبطلتها وزارة الوفد فى مراسيم ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠.

هذا إلى أنه لا يجوز دستوريا للسلطة التنفيذية إسقاط عضوية أى عضو بمجلس الشيوخ، فإن هذا الحق موكول إلى المجلس ذاته، وبغير ذلك تكون عضوية المجلس تحت رحمة السلطة التنفيذية، وهذا مخالف بداهة للدستور نصا ومعنى، وقد قال بذلك على زكى العرابى أيضا فى مقاله سالف الذكر، إذ قرر مايلى:

«وينتج من ذلك أن عضو البرلمان بمجرد انتخابه أو تعيينه يكتسب العضوية ويبقى بهذه الصفة إلى أن يقرر المجلس بطلان نيابته أو سقوطها أو يقرر فصله لأسباب يراها هو، والمجلس وحده هو الذى يقرر ذلك، فلا تملك هيئة الناخبين بعد الانتخاب إبطال انتخاب العضو أو الرجوع فيه، كما لا تملك السلطة التنفيذية بعد صدور المرسوم الرجوع فيه أو إبطاله، وحينئذ فالعضو يكتسب العضوية بالانتخاب أو التعيين حسب الأحوال، ولا يمكن أن يفقدها بعد ذلك إلّا بقرار من المجلس التابع له، وبعبارة أخرى فإن العضو لا يدخل المجلس إلّا بأحد طريقين - إما انتخابه من الناخبين أو تعيينه من السلطة التنفيذية - ولكنه لا يمكن أن يخرج منه إلّا بقرار من المجلس نفسه فى الحالتين».

وقد علق العرابى فى المقال نفسه على المراسيم الخاصة بإبطال عضوية الشيوخ بقوله: «ويجب القول أنه بإصدار مرسومى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ و١٩ ديسمبر ١٩٤٤ اعتدت السلطة التنفيذية على إختصاص المجلس صاحب السلطة وحده فى تقرير صحة أوعدم صحة نيابة الأعضاء سواء أكانوا منتخبين أومعينين فإن مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ (الصادر فى عهد وزارة حسين سرى) هو وحده المرسوم الذى كانت السلطة التنفيذية تملك إصداره فى حدود سلطتها، لأنه عقب عملية القرعة بمجلس الشيوخ وإسقاط نصف أعضائه كان واجبًا عليها تعيين بدل من سقطوا من المعينين، وقد أصدرت فعلاً مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ واستنفدت بإصداره سلطتها ولم يعد لها أى حق فى إلغاء مرسومها أوالرجوع فيه، والمجلس وحده هو المختص بتحقيق عضوية من عينوا به وتقرير صحتها أوبطلانها، ومادام

المجلس لم يصدر قرارًا ببطلان نيابتهم ولم يعلن خلو محلاتهم فلا تملك السلطة التنفيذية تعيين غيرهم، ولذلك يكون مرسوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ باطلاً.. وكذلك مرسوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ الصادر بإلغاء مرسوم ١٩٤٢ وإبطال نيابة الأعضاء المعينين به فهو أيضًا باطل لأن بطلان نيابة الأعضاء المعينين بمرسوم سنة ١٩٤٢ لا يكون إلّا بقرار من المجلس، وهو وحده الذى يملك إعلان بطلان نيابتهم ولا يمكن للهيئة التنفيذية أن تقوم هى بهذا الإعلان...»

يضاف إلى أقوال على زكى العرابى أن دستورية مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ قد طرحت على مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٦ وأحالها إلى لجنتى الشئون الدستورية وتحقيق صحة العضوية مجتمعتين، وأقرت اللجنتان صحة عضوية الأعضاء الذين عينوا سنة ١٩٤١ ومن حل محلهم، وقدمتا تقريرهما إلى المجلس، ووافق المجلس بجلسته المنعقدة فى ١٦ أبريل سنة ١٩٤٧ على تقرير اللجنتين وعلى صحة عضوية هؤلاء الأعضاء، فكيف يسوغ للوزارة بعد أكثر من ثلاث سنوات من صدور هذا القرار أن تنقضه وتقرر بطلان هذه العضوية على خلاف ما قرره المجلس وعلى خلاف أحكام الدستور؟

إن قرار المجلس فى ١٦ أبريل سنة ١٩٤٧ هو قرار ملزم للحكومة، والقول بغير ذلك هو خروج على الدستور وأوضاعه، وإنى لا أعرف دستورًا فى العالم يخوّل السلطة التنفيذية إبطال عضوية البرلمان؛ لأن حق إبطال هذه العضوية هو من اختصاص كل من المجلسين، وهذه القاعدة هى من أسس النظام الدستورى.

ومن أعجب ما فى هذه المراسيم من استهتار واستهانة بالدستور أن المرسوم الثالث أبطل رآسة محمد حسين هيكل لمجلس الشيوخ قبل نهاية مدة هذه الرآسة وهى سنتان، برغم أن عضويته بالمجلس بقيت لم تنقطع يومًا واحدًا منذ سنة ١٩٤١، لأنه كان معينًا فى مرسوم سنة ١٩٤١، واستمر عضوًا بالمرسوم الصادر فى عهد وزارة الوفد سنة ١٩٤٢، ومع بقاء عضويته مستمرة حتى طلب سنة ١٩٥١ فإن الوزارة أبطلت رآسته سنة ١٩٥٠ قبل انتهاء مدة [illegible]

إن ملابسات صدور هذه المراسيم تدل يقينًا على أن الغرض منها هو اضطهاد المعارضة وإخراج أكبر عدد ممكن من الأعضاء المعارضين، فقد مضى على وزارة النحاس أكثر من خمسة أشهر قبل صدور هذه المراسيم وهى مقرّة لعضوية الشيوخ المعينين فى مارس سنة ١٩٤١، وظلت طوال هذه المدة تتصرف على هذا الأساس، فعينت شيوخًا، منهم بعض الوزراء، ذكرت فى مراسيم تعيينهم أنهم يحلّون محل من خلت مقاعدهم ممن كانوا معينين فى مارس سنة ١٩٤١ أو من حل محلهم، ولكن لم تكد تمضى أيام معدودة على استجواب مصطفى مرعى واتجاه الأعضاء المعارضين إلى وجوب تأليف لجنة برلمانية لتحقيق المساوئ التى أشار إليها المستجوب، حتى انقلبت الأوضاع، وصار هذا الاتجاه فى نظر وزارة النحاس جريمة من المعارضين يستحقون عليها العقاب، وأوّل عقوبة لهم إخراج أكبر عدد منهم من المجلس، وإقصاء رئيس المجلس عن منصبه جزاءً له على موقفه أثناء الاستجواب؛ إذ حمى حرية الكلام للمستجوب، على خلاف ما كانت تريده الوزارة، وهدّده وزير الداخلية - فؤاد سراج الدين - أثناء مناقشة الاستجواب تهديدًا سافرًا فهم الجميع معناه ومغزاه، فقد قال له إنه يشعر بأن الكرسى الذى يجلس عليه يهتز اهتزازًا شديدًا، ولم يمض على هذا التهديد - أو هذا الاهتزاز... بضعة أيام حتى صدر المرسوم بإطاحة رئيس المجلس عن كرسيه.

وهكذا يبدو لك مبلغ استهتار وزارة الوفد بأحكام الدستور وروحه ومعناه، ويتبين أن إرهاب المعارضة والتنكيل بها داخل البرلمان وخارج البرلمان هو قاعدة من قواعدها الأساسية فى الحكم، كما يدلّ هذا المسلك على حماية وزارة الوفد للفساد والمفسدين، ومحاربتها للنزاهة والاستقامة، ولقد كان موقفها فى الدفاع عن صفقات الجيش المريبة بارزًا وملفتًا للأنظار، فإن وزير الحربية (مصطفى نصرت) لم يتورع عن الدفاع عنها وألقى فى هذا الصدد بيانًا بمجلس الشيوخ ردًّا على استجواب مصطفى مرعى قال فيه ضمن ما قال:

«وصلتنى مناقضات ديوان المحاسبة - وهى التى استند إليها المستجوب - بعد مدة قصيرة من تولى وزارة الحربية، فكان من الطبيعى أن أتقصى الحقائق

المتعلقة بما اتبع بصفة عامة فى أمر توريد احتياجات الجيش أثناء حرب فلسطين، وقد اتضح لى أن هناك أفرادًا كثيرين كما أن هناك جهات متعددة أملت عليها مصالحها الخاصة إثارة الشكوك فى كل أعمال التوريدات، كما أن قيام لجنة الاحتياجات بالأعمال الخاصة بالتوريدات من جهة، وقيام الجهات المختصة فى القوّة المسلحة باستلام وفحص ما يورد من جهة أخرى، كان ذلك سببًا فى حدوث بعض الاحتكاك وإثارة منافسات أدّت إلى التقدم ببعض البيانات التى استند إليها ديوان المحاسبة فى مناقضاته، على أنه بعد البحث والتدقيق، اتضح لى أن التوريدات التى أثارت مناقضات ديوان المحاسبة لا غبار عليها».

إن مراسيم ١٧ يونية سنة ١٩٥٠ هى ضربة أثيمة صوبتها وزارة الوفد إلى كيان الحياة الدستورية، ففضلاً عما فيها من عدوان على الدستور، فإنها فى ملابساتها جاءت إرهابًا للمعارضة، لا داخل البرلمان فحسب، بل خارج البرلمان، وتثبيتًا لدعائم الحكم المطلق؛ ذلك أنه إذا كانت الحكومة فى سبيل محاربة المعارضة قد استهانت بالحصانة التى قررها الدستور لأعضاء البرلمان وجعلت عضويتهم تحت رحمة السلطة التنفيذية، فإن هذا ولا ريب إشاعة لسياسة الإرهاب حيال كل من يقف من الوزارة موقف المعارضة، فالوزارة التى لا تكترث بأحكام الدستور حيال أعضاء المجلس التشريعى الأعلى، لا تأبه من باب أولى لأحكام الدستور ولا لحرمة القوانين، حيال بقية المواطنين.

وقد نشر زعماء أحزاب المعارضة يوم ٢٣ يونية سنة ١٩٥٠ بيانًا إلى الأمة أوضحوا فيه مبلغ ما فى إصدار هذه المراسيم الثلاثة من عدوان على الدستور وتغليب لفساد الحكم وحماية للعابثين بمصالح البلاد وأموالها، ووقعه رؤساء هذه الأحزاب، وهم: حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى، ومحمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين، وإبراهيم عبد الهادى رئيس الهيئة السعدية، ومكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية.

وبجلسة ٣ يوليه سنة ١٩٥٠ بمجلس الشيوخ تقدم حافظ رمضان باقتراح

بمشروع قرار يصدره المجلس بإبطال المراسيم الثلاثة لأنها باطلة بطلانًا أصليًّا فلا يترتب عليها أى أثر من الآثار، ولكن رئيس الجلسة (حسين محمد الجندى وكيل المجلس) منع عرض هذا الاقتراح على المجلس بحجة أن الأعضاء الذين شملتهم المراسيم قد أحيلت مسألة صحة عضويتهم إلى لجنة تحقيق صحة العضوية، فأراد حافظ رمضان أن يردّ على رئيس الجلسة وأن يحتكم إلى المجلس، فمنعه حسين الجندى من الكلام، وناصره الأعضاء الجدد، وأثاروا ضجة مفتعلة فى المجلس لمنع المعارضين من الكلام، وكانت مؤامرة مدبرة لمنع المعارضة من أداء واجبها، مما اضطر المعارضين إلى الانسحاب بعد أن احتجّوا على مسلك رئيس الجلسة والأعضاء الوفديين، وأرسل حافظ رمضان إلى حسين محمد الجندى الكتاب الآتى:

«بعد أن تلوتم بيانكم الخاص بمنع مناقشة مشروع القرار المقدم منى ببطلان المراسيم التى صدرت فى ١٧ يونيه الماضى خاصة بمجلس الشيوخ، رفضتم أن أبين للمجلس خطأ الرأى الذى ذهبتم إليه من سلطانكم المطلق فى منع المجلس من المناقشة ومنعى من الاحتكام إليه، واعتمدتم فى ذلك على الضجة المدبرة من أنصار الحكومة ومن عينوا بهذه المراسيم، مما اضطرنى وبعض إخوانى المعارضين إلى الانسحاب من المجلس احتجاجًا على هذا التصرف المخالف لأحكام الدستور واللائحة.

«فيكفى لبيان خطأ ما ذهبتم إليه من أن موضوع الاقتراح معروض على لجنة تحقيق صحة العضوية أن هذه اللجنة ليس من اختصاصها أن تنظر فى دستورية المراسيم موضوع اقتراحى، وقد درج المجلس على هذا فى كل سوابقه، واعترفتم أنتم بذلك فى ذات بيانكم حين قلتم إن المسألة يمكن أن تحال بعد تقديم تقرير لجنة تحقيق صحة العضوية إلى لجنة الشئون الدستورية.

«وتكرارًا للاحتجاج الذى أعلنته فى الجلسة أسجل الآن هذه المخالفة الخطيرة التى لا عهد لمجلس الشيوخ بمثلها، وأطلب إثبات كل ذلك فى مضبطة الجلسة».

وجاء التجديد النصفىُ لمجلس الشيوخ فى أبريل ومايو سنة ١٩٥١، فأسقطت الوزارة بوسائلها الإدارية كل عضو معارض أو مستقل فى الانتخابات، وأخرجت كل المعارضين من مرهوم التعيينات.

عريضة المعارضة إلى جلالة المَلك
(أكتوبر سنة ١٩٥٠)

فى أكتوبر سنة ١٩٥٠ قدم أقطاب المعارضة والمستقلين عريضة إلى الملك تهدف إلى تطهير أداة الحكم، وكنت أودّ نشرها بوصف كونها وثيقة هامة من وثائق هذا العهد، ولكن قرارًا قضائيًا قد صدر بتثبيت مصادرة إحدى الصحف التى نشرت نصّها، ورغم أن هذا القرار ليست له حجة الأحكام النهائية، ومع مرور وقت طويل لم ترفع فيه النيابة الدعوى العمومية على من نشروا هذه العريضة، مما يؤيد الاعتقاد بأن لا ضغبار فى نشرها، برغم ذلك كله، فإننا أخذًا بالأحوط، ومبالغة منا فى احترام القرارات القضائية حتى التى لم تكتسب صفة الأحكام النهائية، نمسك عن نشرها، ونكتفى بالتنويه بها كحادث من حوادث هذا العصر.

منعت وزارة النحاس نشر هذه العريضة، وصادرت الصحف التى نشرتها، وأذاع النحاس فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بيانًا ردًّا عليها.

ولم يكن من احترامُ حرية الرأى فى شىء أن يسمح لنفسه بإذاعة ردّه على عريضة منع هو نشرها، فحرم الرأى العام من أن يوازن بين الأصل والردّ ويحكم لهذا أو لذاك.

وقد ذكر فى بيانه أن العريضة من ناحية الشكل جانبها التوفيق والصواب، بدعوى أن الموقعين عليها اختاروا لرفعها إلى جلالة الملك اليوم السابق لعودة جلالته من الخارج وأنها «قدمت على ورق وبخط غير لائقين بما يرفع إلى أسمى مقام فى البلاد».

وقال إنها من ناحية الموضوع حوت كلامًا معادًا، وأن الحكومة فى غنى عن

أى ردّ جديد، وإن ما أوردته بشأن التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة الجيش زعمًا منها أنه قد تناول بعض تصرفات لرجال من الحاشية الملكية وأنه يخشى أن تقصر يد العدالة عن بلوغهم، فإن الحكومة ليس فى وسعها أن تخوض فى هذا الأمر لتقديم الأدلة الحاسمة على إفك ما يزعمون، نزولاً منها على قرار النيابة العامة بحظر النشر، وأشار إلى الرغبة الملكية السامية بأن تسير تحقيقات الجيش فى مجراها الطبيعى، وأن هذه الرغبة جاءت حاسمة قاطعة لدابر الشائعات الخبيثة التى دأب البعض على إذاعتها عمدًا لإثارة القلق فى نواحى البلاد و«إن الحكومة وقد أفسحت من صدرها إلى اليوم لعل هذا البعض يعود إلى رشده ويدرك ما تضرّ به مصالح البلاد العليا من جراء هذه الخطة المدبرة، إن الحكومة بإزاء هذا الإصرار لن تسكت بعد اليوم (٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠) على هذا الإجرام السافر فى حق البلاد».

وأوّل ما يلاحظ فى هذا البيان أن النحاس يرد فيه على عريضة منعت الوزارة نشرها، وأنه تبرع قبل أن ينتهى التحقيق فى قضية أسلحة الجيش بالجزم بأن ما نسب إلى بعض رجال الحاشية الملكية هو إفك يزعمه المعارضون، وهذا ولا ريب تدخل فى مجرى التحقيق لا يجوز صدوره من السلطة التنفيذية، وقد اتخذ هذا التدخل شكلاً خطيرًا فى آخر مراحل التحقيق؛ إذ قررت الوزارة كما أسلفنا إقصاء محمد محمود عزمى بك النائب العام السابق عن منصبه.

وإنك لتستطيع أن تقارن بين موقف وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ من إخراج المعارضين من مجلس الشيوخ سترًا لموقف موظف (سابق) بالسراى، وبين موقف وزارة الوفد ذاتها سنة ١٩٤٣ حين أخذت على المرحوم أحمد محمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى أنه تأخر فى سداد مبلغ من ثمن أثاث اشتراه من إحدى المدارس الصناعية، على أن المرحوم أحمد محمد حسنين كان له عذره فى أن موارده المالية قصرت عن أن يؤدّى هذا الثمن فورًا، ومع ذلك فإن وزارة الوفد فى سنة ١٩٤٣ لم تقدر هذا العذر وآخذته على تأخره فى سداد.. هذا المبلغ، وشهرت به فى البرلمان والصحف، فما بالها فى سنة ١٩٥٠ تنتقل من

النقيض إلى النقيض، فتجعل لبعض موظفى السراى حصانة لا يقرّها دستور ولا قانون ولا ولاء صادق لصاحب العرش؟.

لقد أصبح نضال الوفد عن سلطة الأمة أسطورة من الأساطير، وذهبت الميزة الوحيدة التى كان يفاخر بها ويتقرب بها إلى نفوس الجماهير، ذهبت هذه الميزة وتقلصت، وانتهى به المطاف إلى إهدار ماضيه من هذه الناحية، ولم يبق من طابع لحكومة الوفد سوى الحكم المطلق المقرون بالفساد.

فالدستور الذى جاهدت الأمة فى سبيل الحصول عليه ما جاهدت، وبذلت فيه ما بذلت، قد تحوّل إلى حكم مطلق عضوض، لا يختلف عن الحكم المطلق السافر إلّا فى بعض ظواهره وأشكاله، وكلاهما شر على البلاد ووبال عليها.

وفى الحق أن الدستور ليس هو المسئول عن هذا المصير، ولا عن الفساد الذى لصق به وقتًا ما، بل المسئول هم أولئكم النفر الذين قاموا على تنفيذه، فأفسدوا أوضاعه وخرجوا به عن أساسه السليم وصراطه المستقيم.

وهكذا شأن النظم السياسية، لا تؤتى ثمرها إلّا بمقدار نزاهة القائمين عليها فى تطبيقها وتنفيذها، فإذا فسدت نفوسهم فسدت معها هذه النظم، ولم تعد أداة إصلاح وتقدم، ولو كانت فى جوْهرها من أرقى ما وصل إليه العلماء والمتشرعون، ﴿وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون﴾.

* * *

الخاتمة

على كل منا أن يؤدّى واجبه

لا شك أن من حقنا بل من واجبنا أن نعمل لمستقبل أسعد حالاً وأقرب إلى تحقيق أهداف البلاد من هذا الحاضر المليىء بالمساوئ التى شرحنا طرفًا منها.

من واجبنا أن نعمل على بناء هذا المستقبل، وإذا نحن تركنا الأمور تسير فى طريق الفساد دون أن نعمل على إصلاحها كنا ولا ريب مقصرين فى حق الوطن، بل فى حق أنفسنا.

إن علاج الحالة التى نعانيها ليس مبتكرًا ولا مستعصيًّا من الوجهة النظرية، وهو يتركز فى تلك الكلمة التى يردّدها الجميع وهى: «على كل منا أن يؤدّى واجبه» فإذا اتبعنا هذه الكلمة وأخذنا أنفسنا بها، تحقق الإصلاح الذى نبتغيه.

لقد أفردت الفصل السابع (النهضة الاقتصادية)، والفصل الثامن (النهضة الاجتماعية) من الجزء الثانى من هذا الكتاب لتذكير المواطنين بواجباتهم فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية، وإنى لأرى أن البلاد أحوج ما تكون إلى الإصلاح فى الناحية السياسية؛ لأن الحياة السياسية عندنا قد دب فيها الفساد بحيث تحتاج منا إلى مزيد من الجهود لإصلاحها، وأخشى ما أخشاه أن نتقاعس عن أداء واجباتنا، أو يتملكنا اليأس، فلا نعمل لهذا الإصلاح، فيستشرى الفساد وتتضاعف نتائجه، ويؤثر ذلك فى نهضتنا الاقتصادية والاجتماعية، بل فى كيان البلاد وحياتها ومستقبلها، فى حين أن الأمم الناهضة سائرة كلها إلى الأمام.

وليس يكفى لإخلاء أنفسنا من المسئولية أن لا نشترك فى مساوئ الفساد،

بل علينا أن نعمل لتحرير البلاد من هذه المساوئ، وبهذا نؤدّى واجبنا على الوجه الصحيح.

وإن على الطبقات الممتازة والمثقفة من الأمة أن تؤدّى واجبها فى هذه الناحية؛ لأن عليها يقع العبء الأول فى أداء هذا الواجب؛ لأنها بما أوتيت من التجارب وبما نالت من العلم والعرفان أقدر من غيرها على تعرف مواطن الداء ووسائل الدواء.

يجب على الطبقة الممتازة أن تعلن آراءها فى استنكار مساوئ الحكم وفساده، والتدليل على ضروب هذا الفساد ووقائعه وملابساته، وأن تجهر بآرائها فى غير خوف ولا وجل، وفى تضامن خالص لوجه الله والوطن، فإنها إذا فعلت ذلك كان لموقفها ولا ريب صداه وأثره البالغ فى الرأى العام، وأشاع روح الحرية والديمقراطية فى نفوس المواطنين.

إن الرأى العام فى كل البلاد المتحضرة هو القوّة الفعالة التى تقاوم الفساد وتحاربه، وتسقط الحكومات التى تتنكب سبيل الاستقامة والرشاد، وإن يقظة الرأى العام لهى العامل الأكبر فى الرقابة على الحكومات وعلى المجالس النيابية معًا، وما من شك فى أن قيام الطبقات الممتازة والمثقفة بواجبها فى هذه الرقابة يسند الرأى العام ويشد أزره، ويزيد من يقظته وقوّته، ويجعله أقدر على إصلاح ما فسد من شئون الحكم ومن الحياة السياسية.

وبعبارة أخرى لا يحق للطبقات الممتازة والمثقفة أن تبقى بمعزل عن الحياة السياسية، بل عليها أن تعرب عن رأيها وتتذرع بقسط موفور من الشجاعة الأدبية فى محاربة الفساد والمفسدين، وعليها أن تتجمع وتتكتل وتتبادل الرأى والمشورة فيما يجب عليها أن تفعله، فإن اجتماعاتها وتوجيهاتها لها الأثر الذى لا ينكر فى تطور الرأى العام وفى تقدم الوعى القومى.

على المثقفين والمتعلمين أن يكونوا فى بيئاتهم رسُلًا للوطنية، ودعاة للهدى، يحببون إلى مواطنيهم الحرية والديمقراطية، ويكافحون الذل والعبودية مكافحتهم للجهالة والأمية، يفهمونهم عن الانتخاب أنه حق خوّله لهم

الدستور، فلا يجوز لهم أن يتنازلوا عنه إلى الوفد أو إلى غير الوفد، وأن الوفد ليس وصيًّا عليهم، وأن هذه الوصاية التى ينتحلها ليست إلا ضربًا من العبودية قام الدستور للقضاء عليها، وعليهم أن يحكموا عقولهم وضمائرهم فيمن يختارون للنيابة عنهم.

يجب على الشباب المثقف وخاصة خريجى الجامعات أن يكونوا لمواطنيهم فى المدن والقرى روُادًا لمبادئ الوطنية، فهم أوْلى بتثقيف مواطنيهم من المعلمين الإلزاميين وغير الإلزاميين، لأنهم أقدر منهم على فهم المبادئ الوطنية والإنسانية الصحيحة وأوْلى منهم بنشرها فى البيئات التى يتصلون بها.

وعليهم أن يداوموا اتصالهم بمدنهم وقراهم، وأن يحاربوا الشعوذة والجهالة فى نفوس إخوانهم ومواطنيهم ومهما علت مراكزهم فى المجتمع فعليهم أن لا يقطعوا صلتهم بهم، وخاصة فى القرى؛ لأنها فى حاجة إلى صلة أبنائها المثقفين بها، وإن استمرار هذه الصلة هو ولا ريب مصدر للتقدم الفكرى والاجتماعى فى السواد الأعظم من الشعب، فإذا لم يجد الشعب من أبنائه المثقفين هداة مرشدين، فمن الذى يرشده ويهديه إلى الحياة السياسية السليمة؟

إن الطبقات المثقفة هى المسئولة عن تقدم الشعب، فعلى كل مواطن مثقف أن يساهم بجهوده وعلمه وكفاءته وإخلاصه فى النهوض بالبلاد فى جميع النواحى، وخاصة فى الحياة السياسية، فإنها لا تزال عندنا متأخرة تأخرًا يدعو إلى الأسف العميق، وعلاج هذا التأخر فى أيدى الطبقة المثقفة من الأمة.

وعلى المواطن المثقف لكى يستطيع أن ينفع وطنه من هذه الناحية أن تكون له عقيدة سياسية، أو بعبارة أصح عقيدة وطنية، يناضل عنها ويصدر عنها فى أعماله واتجاهاته وينشرها بين مواطنيه ويستمدّ منها روح الثبات والدأب على الكفاح، لأن العقيدة هى أساس العمل، ولا جدوى من مواطن يعمل بغير عقيدة، بل لا يلبث أن يتخاذل ويتراجع، أى تفقده البلاد كمواطن صالح ويصبح فيها كالعضو الأشل.

إننا فى حاجة إلى مواطنين رسخت فى نفوسهم العقيدة الوطنية، فهؤلاء المواطنون هم جنود الوطن الذين ينهض بهم ويعتمد عليهم، وهم القادرون على إصلاح ما أفسدته الشعوذة السياسية فى النفوس، وعليهم أن يحاربوا النفاق الذى فشا فى المدن والقرى، فإن هذا الداء من أكبر العقبات التى تحول دون تقدم المجتمع.

عليهم أن ينشروا بين مواطنيهم عقيدة الجلاء، فالجلاء عن الوادى ليس مطلبًا قوميًا فحسب، بل هو عقيدة يجب أن ترسخ فى النفوس لكى تعمل الأمة جادة فى سبيل تحقيقه، ولا ترضى عنه بديلاً.

على أن عقيدة الجلاء ووحدة وادى النيل ليست وحدها المذهب السياسى الذى يجب أن يعم البلاد، بل أراه لا يكفى إلّا إذا كان له سند من مذهب جوهرى آخر هو الأساس لكل المذاهب الصالحة وهو الاستقامة السياسية، فهى فى نظرى الأصل، والمذاهب الصالحة متفرعة عنها ومستمدة منها.

إن من طبيعة المجتمعات الحرة المتقدمة أن تتعدد فيها المذاهب والبرامج السياسية، فلا يمكن لمجتمع حرّ أن يتألف منه حزب واحد، إلّا إذا سادته روح الدكتاتورية التى لا تحتمل حرية الرأى فى السياسة والاجتماع.

ولست أرى فى اختلاف المذاهب السياسية غضاضة على المشتغلين بشئون البلاد العامة، ولا أرى ضررًا من تعدد الأحزاب وتعدد المذاهب فى السياسة، ولكن هناك مبدأ يجب أن يكون أساس قيام الأحزاب وتعدد مناهجها وبرامجها، ودعامة كفاحنا السياسى وهو «الاستقامة السياسية» فالاستقامة السياسية هى خير مذاهب السياسة، وهى الوسيلة الفعلية لإفادة البلاد من المشتغلين بالسياسة، أحزابًا وجماعات وأفرادًا.

الاستقامة السياسية هى التزام المشتغل بالسياسة جادّة الصدق والنزاهة والخلق القويم فى حياته العامة، وفى حياته الخاصة أيضًا، لا أقول هذا مبالغة منى فى هذا المذهب السياسى، بل لأنى أرى الاستقامة السياسية غالبًا ما تكون نتيجة للاستقامة الاجتماعية والشخصية.

كثيرون من الناس يظنون أن الحياة السياسية لا تتفق والاستقامة، ويرون أن الذى ينشد الاستقامة يحسن به أن يبتعد عن السياسة؛ لأن السياسة فى نظرهم كذب وخداع، ونفاق ورياء، وتسابق على اقتناص المنافع الشخصية، وهذا وهمٌ سرى إلينا من التواء السياسة عندنا، فعلينا أن نحارب هذا الوهم، لأنه ولا شك من أسباب تأخر الحياة السياسية وتأخر المجتمع تبعًا لذلك.

الاستقامة هى أساس السياسة الناجحة، وأقصد بالسياسة هنا السياسة الداخلية، أى علاقات الناس بعضهم ببعض فى الشئون العامة.

أما السياسة الخارجية، فالاستقامة فيها موضع نظر وخلاف، قد تكون الاستقامة السياسية غير مرغوب فيها فى السياسة الخارجية، أى فى علاقات الدول بعضها ببعض، فالكذب، والخداع، والغصب والعدوان، ونقض العهود والمواثيق، لا تزال مع الأسف من وسائل النجاح فى السياسة الخارجية، ومع ذلك فإن محبى السلام والإنسانية فى العالم يدعون إلى الاستقامة فى السياسة الدولية، أى فى علاقات الدول والأمم بعضها ببعض، ويدعون إلى المساواة بينها واحترام حقوق كل دولة فى الحرية والاستقلال، ويستنكرون سياسة الغش والغصب والإكراه، ويرون فيها مصدر الكوارث التى تصيب الإنسانية.

حقًّا أن هذه الدعوة لم تستجب إلى الآن ولا يزال أمام الإنسانية زمن طويل حتى تستجاب وتعم الدول جميعًا.

وعلى أى حال فإذا كانت الاستقامة مشكوكًا فى صلاحيتها فى السياسة الخارجية، فهذا القول ليس صحيحًا قطعًا فى الحياة السياسية الداخلية، بل يجب لكى تنهض البلاد وتتخلص من نقائصها أن يتذرع الساسة والقوّامون على شئونها العامة بالاستقامة والنزاهة، فالحياة السياسية، والحياة الحزبية، والحياة البرلمانية، والحياة الصحفية، يجب أن تسودها روح الاستقامة لكى تكون حياة ناجحة منتجة خيرًا للمجتمع.

ولا يظنَّن أحد أن البلاد تفيد من حياة عامة تتنكب سبيل الاستقامة، قد يتقدم المرء فى المجتمع بغير الاستقامة، ولكن هذا التقدم يكون على حساب

مصالح الوطن العليا، وليس هذا هو السبيل لتقدم المجتمع.

فعلينا أن نتذرع بالاستقامة فى حياتنا السياسية، وأن نقيم بناءها على هذا الأساس، فإنه الكفيل بتحقيق أهداف البلاد فى السياسة والاقتصادوالاجتماع، يجب أن يكون قوام الأحزاب والجماعات إيمان أعضائها بمبادئ معينة يقتنعون بها ويعتقدون صلاحيتها للنهوض بالبلاد، ويسيرون عليها ويخدمونها وينفذونها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، أما قيام الحياة السياسية على أساس العبارات الجوفاء والكلمات البراقة المطاطة والروابط الشخصية، والسعى وراء المصالح الذاتية، فإن هذا يؤدّى لا محالة إلى تراجع الحياة العامة، ويعرقل تقدم الأمة وإصلاح شئونها.

وعلى من يشتغل بالسياسة سواء تحت لواء الأحزاب أو مستقلًّا - على أن يكون هذا الاستقلال استقلالاً حقيقيًّا - أن تكون له مبادئ عامة يعتنقها، ويعمل على تحقيقها، ويصدر عنها فى أعماله وتصرفاته، لا أن يكون هدفه الوحيد أن ينال لنفسه مركزا ممتازًا فى المجتمع فحسب.

إن من أسباب تأخر الحياة السياسية اتخاذ المشتغلين بها انضمامهم إلى الأحزاب وسيلة لإدراك المغانم والمراكز الممتازة فحسب، فإن هذا الهدف يصرفهم عن السعى للنهوض بالبلاد عامة، ولعل هذا يفسر لنا تلك الظاهرة التى تبدو أحيانًا عندنا وهى سرعة تنقل بعض المشتغلين بالسياسة من حزب إلى آخر، فكثرة هذا التنقل لا تدلّ على إيمان عميق بالمبادئ السياسية، ولا على تقدير للاستقامة، بل تدل على الرغبة فى الوجاهة، أى أن يكون المرء وجيهًا فى المجتمع، وليس هذا هو الهدف القويم للحياة السياسية المستقيمة.

إذا عمّت روح الاستقامة والنزاهة محيطنا السياسى، أفادت كثيراً فى تقدم البلاد وارتقاء الروح العامة للمواطنين، وعلى الأحزاب أن تحرص على سلامة هذه الروح، فإنها عدّة الأمة وعتادها فى نهوضها ومواجهتها للحوادث والأحداث، وعلى الأحزاب أيضًا أن تكون لها مذاهب وبرامج معينة واضحة المعالم، تعمل على تنفيذها سواء كانت فى الحكم أو فى المعارضة، عليها أن تحترم

برامجها وتحترم وعودها للناخبين، لكى تكتمل ثقة الأمة بأحزابها وجماعاتها والقائمين على شئونها، فالثقة المتبادلة بين الأحزاب والأمة، وبين الحكام والمحكومين، هى من العوامل الفعالة فى تقوية جبهة البلاد ومقاومة عوامل الضعف والفساد.

إن الاستقامة والنزاهة هى المذهب السياسى الأوّل لمن يريدون أن يخدموا البلاد عن طريق الاشتغال بالسياسة، وهى السبيل إلى إصلاح ما فسد من شئون الحكم، وإلى جعل الأداة الحكومية أداة إنتاج وتقدم ومناعة، وذود عن حقوق البلاد وكيانها.

الاستقامة هى أساس كل إصلاح وفلاح، وقد جمع فيها رسول الله أطراف الإسلام كافة؛ إذ سأله سفيان بن عبد الله الثقفى أن يقول له فى الإسلام قولاً لا يسأل عنه أحدًا غيره، فأجابه رسول الله صلوات الله عليه بهذا الجواب الجامع المانع الحكيم: «قل آمنت بالله ثم استقم».

وأخيرًا، لست أجد نداء إلى الأمة أحب إلى نفسى من ذلك النداء المعاد، الوجيز فى عبارته، الرائع فى معناه ومغزاه: «على كل منا أن يؤدّى واجبه!».

* * *

مرحبًا بالجهاد

بعد كتابة ما تقدم وطبعه اجتمع البرلمان بمجلسيه مساء يوم الاثنين ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ وألقى مصطفى النحاس بيانًا مستفيضًا عن سياسة الحكومة نحو معاهدة سنة ١٩٣٦، أعلن فيه قطع المحادثات السياسية بين الحكومتين المصرية والبريطانية: «بعد أن تبين بجلاء عدم جدواها»، كما أعلن إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، واتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان، وقدم إلى البرلمان المراسيم المتضمنة هذا الإلغاء وما يستتبعه من تشريعات.

وأوّلها مرسوم بمشروع قانون يقضى بإلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الذى سبق صدوره بالموافقة على هذه المعاهدة، وبإلغاء القانونين الخاصين بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوّات البريطانية فى مصر، وبانتهاء العمل بأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان.

والثانى مرسوم بمشروع قانون بتعديل الدستور وجعل لقب الملك «ملك مصر والسودان».

والثالث مرسوم بمشروع قانون لوضع دستور ونظام حكم خاصين بالسودان.

ولا ريب أن قطع المفاوضات التى طال أمدها، وإعلان الحكومة إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩، هو كسب كبير للقضية الوطنية، وهو إعلان باستئناف الجهاد والكفاح فى سبيل تحرير الوادى.

وإننا لنرحب بهذه الخطوة فى الجهاد، ونغتبط بها اغتباطًا عظيمًا، ونؤيد الحكومة فيها، وفى خطوات الجهاد كافة، ونساهم فيها بكل قوانا وجوارحنا، وندعو إلى تضامن الشعب والحكومة فى مراحل هذا الكفاح، وفق الله الوادى فى جهاده، وأمدّه بروح من عنده فى سبيل تحقيق أهدافه.

١٠ أكتوبر سنة ١٩٥١.

* * *

فهرست الجزء الثالث

	صفحة		صفحة
صورة المؤلف	٣	تقديم الكتاب	٧
مقدمة الطبعة الثانية	٥	مقدمة الجزء الثالث (الطبعة الأولى)	٩

الفصل الأوّل
الحالة السياسية فى أوائل عهد الفاروق

المناداة بالملك فاروق ملكا لمصر	١٥	تأليف مجلس الوصاية على العرش	١٨
الحالة السياسية	١٥	تأليف وزارة النحاس الثالثة	١٨
الانتخابات البرلمانية	١٦	وكلاء الوزارات البرلمانيون	٢٠
الشيوخ المعينون	١٦	وكالة وزارة لشئون القصر	٢٠
ارتقاء الملك فاروق عرش مصر	١٧	أعمال وزارة النحاس الثالثة	٢١
اجتماع البرلمان	١٧	المآخذ على هذه الوزارة	٢٢

الفصل الثانى
معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

المفاوضات فى شأن هذه المعاهدة	٢٤	الامتيازات الأجنبية والمعاهدة	٣٧
توقيع المعاهدة	٢٤	تصديق البرلمان على المعاهدة	٣٩
تحليل المعاهدة	٢٥	لماذا عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦	٣٩
شروطها العسكرية	٢٦	الاحتلال البريطانى مصدر المعاهدة	٤٠
السودان فى المعاهدة	٣٠	مسئولية الجانب المصرى	٤١

الفصل الثالث
إلغاء الامتيازات الأجنبية
وتولية الملك سلطته الدستورية
واتفاق مونترو ٨ مايو سنة ١٩٣٧

	صفحة		صفحة
نظرة عامة فى الامتيازات الأجنبية	٤٣	المآخذ على هذه الوزارة	٥٣
مؤتمر مونترو وإلغاء الامتيازات الأجنبية	٤٤	المحسوبية الصارخة	٥٣
دخول مصر فى عصبة الأمم	٤٥	الطغيان والإرهاب	٥٤
اتفاقية شركة قناة السويس	٤٦	القمصان الزرقاء	٥٥
تولية الملك سلطته الدستورية	٤٧	اعتبار يوم توقيع المعاهدة عيدا وطنيا	٥٥
يمين الملك	٤٨	إخراج النقراشى من الوفد	٥٦
وزارة النحاس الرابعة	٤٩	الوسيلة إلى علاج هذه المساوئ	٥٧
إخراج النقراشى من الوزارة	٥٠	المشادة بين السراى والوفد	٥٨
نقطة التحول فى حكم الوفد	٥٢	المظاهرات	٥٩
تعديل فى الوزارة	٥٣	الأزمة الدستورية	٦٠
أعمال وزارة النحاس الرابعة	٥٣	إقالة الوزارة	٦١

الفصل الرابع
وزارة محمد محمود الثانية

تأليف وزارة محمد محمود	٦٣	اشتراك الهيئة السعدية فى الوزارة	٦٨
برنامج الوزاره	٦٣	استقالة وزير الحربية	٦٩
فصل الدكتور أحمد ماهر من الوفد	٦٤	أعمال الوزارة	٧٠
الزواج الملكى الأول	٦٤	أعمال إنشائية	٧١
تأجيل مجلس النواب ثم حله	٦٥	إلغاء مجلس الصحة البحرية	٧٢
وانتخابات أبريل سنة ١٩٣٨	٦٥	جامعة الإسكندرية	٧٣
تأليف الهيئة السعدية	٦٦	إزاحة الستار عن تمثالى سعد	٧٣
الحكومة والبرلمان	٦٧	الإفراج عن تمثال مصطفى كامل	٧٣
تعديلات فى وزارة محمد محمود	٦٨	اتفاقية الثكنات	٧٣

	صفحة		صفحة
اتفاقية روما	٧٤	وزارة على ماهر	٧٦
الاستثناءات	٧٥	وزارة الشئون الاجتماعية	٧٧
تنحية محمد محمود	٧٥	الجيش المرابط	٧٧

الفصل الخامس
مصر فى الحرب العالمية الثانية

نشوب الحرب	٧٩	الخلاف فى الحزب الوطنى	٩٤
إعلان الأحكام العرفية	٧٩	إلغاء صندوق الدين	٩٤
تشريعات أقرها البرلمان	٨٠	مد امتياز البنك الأهلى أربعين عاما	٩٦
الدورة العادية للبرلمان	٨١	تعيين أحمد محمد حسنين رئيسا للديوان الملكى	٩٧
زيارة على ماهر للسودان	٨٢	تعيين الجنرال هدلستون حاكما عاما للسودان	٩٧
مذكرة الوفد إلى الحكوم البريطانية	٨٣	المناقشة حول اشتراك مصر فى الحرب	٩٨
إزاحة الستار عن تمثال مصطفى كامل	٨٥	خروج السعديين من الوزارة	٩٩
خطبة على ماهر	٨٦	وفاة حسن صبرى	١٠١
دخول إيطاليا الحرب وأثره فى الحالة السياسية	٨٩	وزارة حسين سرى	١٠٢
أزمة سياسية – التبليغ البريطانى إلى الملك	٨٩	أعمال وزارة حسين سرى	١٠٣
اجتماع فى قصر عابدين	٩٠	اشتداد الغارات الجوية	١٠٣
استقالة وزارة على ماهر	٩١	التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشيوخ	١٠٣
المساعى لتوحيد الصفوف وإخفاقها	٩٢	عودة السعديين إلى الوزارة	١٠٤
تأليف وزارة حسن صبرى	٩٣	اجتماع البرلمان	١٠٥
سياسية الوزارة	٩٣	استقالة وزارة حسين سرى	١٠٥

الفصل السادس
حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢
ووزارة مصطفى النحاس الخامسة

	صفحة
مقدمات الحادث	١٠٧
حادث ٤ فبراير المشئوم	١٠٨
الإنذار البريطانى	١٠٨
حضور الدبابات	١٠٩
اجتماع الساعة العاشرة مساء	١١٠
كلمة أحمد ماهر للنحاس	١١٠
تكليف الملك للنحاس بتأليف الوزارة	١١٠
كتاب النحاس إلى السفير	١١١
جواب السفير	١١١
الرأى فى حادث ٤ فبراير	١١٢
تأليف وزارة النحاس	١١٤
تعديلات فى الوزارة	١١٤
انتخابات مارس سنة ١٩٤٢	١١٥
اجتماع البرلمان	١١٦
أعمال وزارة النحاس	١١٦
إنشاء ديوان المحاسبة	١١٧
وباء الملاريا	١١٨
المآخذ على وزارة النحاس فى السياسة العامة	١١٩
استغلال الأحكام العرفية	١٢٢
المحسوبية والاستثناءات	١٢٣
فصل الموظفين	١٢٤
فصل مكرم من الوزارة	١٢٤
فصل مكرم من الوفد	١٢٦
إنشاء المجلس الاستشارى لشمال السودان	١٢٧
سير الحرب فى صحراء مصر الغربية ومعركة العلمين	١٢٨
خريطة صحراء مصر الغربية	١٢٩
سقوط طبرق	١٣٠
الحرب فى صحراء مصر	١٣١
معركة الصحراء	١٣١
معركة العلمين	١٣٢
نتائج معركة العلمين	١٣٥
مساهمة مصر فى الحرب	١٣٦
حادثة القصاصين ونجاة الملك	١٤١
مذكرة جبهة المعارضة إلى مؤتمر الهرم	١٤١
أزمة أبريل سنة ١٩٤٤	١٤٥
الحالة المالية أثناء الحرب العالمية	١٤٥
جامعة الدول العربية. بروتوكول الإسكندرية	١٤٨
إقالة وزارة النحاس	١٤٩

الفصل السابع
وزارة أحمد ماهر

	صفحة		صفحة
تأليف وزارة أحمد ماهر	١٥١	إلغاء الاستثناءات	١٥٥
الإفراج عن المعتقلين	١٥٢	كادر العمال	١٥٥
سياسة وزارة أحمد ماهر	١٥٢	إصلاح بعض عيوب التموين	١٥٦
حل مجلس النواب	١٥٣	تيسير الاستيراد	١٥٦
قرار الوفد عدم الدخول فى الانتخابات	١٥٣	المآخذ على وزارة أحمد ماهر	١٥٧
انتخابات سنة ١٩٤٥	١٥٤	اجتماع الملك فاروق بالرئيس روزفلت	١٥٧
إبطال تعيين بعض الشيوخ	١٥٤	مقتل أحمد ماهر	١٥٨
تعديل فى الوزارة	١٥٥	تأليف وزارة النقراشى	١٥٩
اجتماع البرلمان	١٥٥	إعلان الحرب على ألمانيا واليابان	١٦٠
أعمال وزارة أحمد ماهر	١٥٥		

الفصل الثامن
مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية

انتهاء الحرب العالمية	١٦١	توقيع الميثاق	١٧٢
تطور الحركة الوطنية – مقارنة بين عهدين ١٩١٩ – ١٩٤٥	١٦١	القواعد الأساسية للميثاق	١٧٣
مسئولية الوفد فى تراجع الحركة الوطنية	١٦٣	أعضاء هيئة الأمم المتحدة	١٧٥
تقدم الوعى القومى	١٦٥	فروع الهيئة	١٧٥
الحريات الأربع وميثاق الأطلنطى	١٦٦	الجمعية العامة	١٧٥
توقيع ميثاق جامعة الدول العربية	١٦٩	مجلس الأمن	١٧٦
مؤتمر سان فرنسيسكو وميثاق الأمم المتحدة	١٧٠	التصويت فى مجلس الأمن	١٧٧
		فى التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى	١٧٨
		فى نظام الوصاية الدولية	١٧٩

	صفحة
محكمة العدل الدولية	١٨٠
الأمانة العامة	١٨١
أثر الميثاق فى العلاقات الدولية	١٨١
انتهاء الرقابة على الصحف ومنع الاعتقال وإباحة الاجتماعات العامة	١٨٤
الانتخابات البريطانية	١٨٤
رفع الأحكام العرفية	١٨٥
قرار مجلس الوزراء بالمطالبة بالجلاء ووحدة وادى النيل	١٨٥
مذكرة الحكومة المصرية إلى بريطانيا بشأن المفاوضات	١٨٦
رد الحكومة البريطانية	١٨٦
مظاهرات متعددة	١٨٦
فى القاهرة – حادثة كوبرى عباس	١٨٧
فى المدن الأخرى	١٨٨
استقالة وزارة النقراشى	١٨٨
تأليف وزارة إسماعيل صدقى الثانية	١٨٩
تعديلات فى الوزارة	١٩٠
سياسة الوزارة بإزاء المظاهرات	١٩٠
مظاهرات الجلاء	١٩٠
اعتداءات دامية	١٩١
يوم الشهداء – حوادث دامية بالإسكندرية	١٩٢
مساعى الشباب فى توحيد الصفوف وإخفاقها	١٩٣
نقل اللورد كيلرن وتعيين السير رونالد كامبل سفيراً لبريطانيا	١٩٤
الوفد السودانى	١٩٥
المفاوضات ومشروع معاهدة صدقى – بيفن	١٩٦
سير المفاوضات فى مصر	١٩٨
بيان الحكومة البريطانية بشأن الجلاء والمفاوضات	١٩٨
المفاوضات بين الوقف والوصل	٢٠٠
الجلاء عن القلعة	٢٠٠
المساعى فى تأليف وزارة قومية وفشلها	٢٠١
سفر صدقى باشا إلى لندن ومشروع معاهدة صدقى – بيفين	٢٠١
نص المشروع	٢٠١
رفض سبعة من أعضاء الوفد الرسمى للمشروع	٢٠٦
حل وفد المفاوضة	٢١٠
تعقيبى على مشروع المعاهدة	٢١١
تصريح صدقى باشا عن السودان وردرئيس الوزارة البريطانية	٢١٩
الصلح بين فريقى الحزب الوطنى	٢٢٠
استقالة وزارة اسماعيل صدقى	٢٢٢
أعمال وزارة صدقى	٢٢٢
إنشاء مجلس الدولة	٢٢٢
تأليف وزارة النقراشى الثانية	٢٢٤
يوم الحداد احتجاجا على اتفاقية السودان	٢٢٥
الجلاء عن بعض المواقع	٢٢٥
الاحتفال برفع العلم المصرى على ثكنات قصر النيل	٢٢٦
تعيين إبراهيم عبد الهادى رئيسا	

	صفحة
للديوان الملكى	٢٢٧
تعيين السير روبرت هاو حاكما عاما للسودان	٢٢٧
قطع المفاوضات وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن	٢٢٨
القضية المصرية أمام مجلس الأمن	٢٢٩
كلمات مشرفة للنقراشى أمام مجلس الأمن	٢٣٣
قرار المجلس	٢٣٧
أسباب فشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن	٢٣٨
بعد العودة من مجلس الأمن	٢٤١
ظهور وباء الكوليرا والتغلب عليه	٢٤٢
التعديل الوزارى	٢٤٣
قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين	٢٤٣
العبرة فى هذا القرار	٢٤٥
اتفاقات الأرصدة الإسترلينية	٢٤٧
اتفاق ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧	٢٤٧
نقض هذا الاتفاق	٢٤٨
اتفاق ٥ يناير سنة ١٩٤٨	٢٤٩
استمرار الإنجليز فى سياستهم الاستعمارية بالسودان ومشروعات السودنة	٢٥٠
نظام المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية	٢٥٢
الحركة الشعبية فى السودان لمقاومة هذا النظام	٢٥٣
بعثة المحامين المصريين إلى السودان	٢٥٤
ومنعها من دخوله	٢٥٤
من وحى الطائرة	٢٥٥
افتتاح الجمعية التشريعية بالسودان	٢٥٨
إضراب ضباط البوليس	٢٥٩
إضراب الممرضين	٢٥٩
حرب فلسطين	٢٦٠
حصار الفالوجة	٢٦٣
الهدنة الدائمة بين مصر وإسرائيل	٢٦٤
شهداء الجيش المصرى فى حرب فلسطين	٢٦٥
إعلان الأحكام العرفية	٢٦٩
موجة القتل والإرهاب	٢٧٠
مقتل أمين عثمان	٢٧٣
مقتل أحمد الخازندار	٢٧٤
مقتل اللواء سليم زكى	٢٧٦
حل جماعة الإخوان المسلمين	٢٧٧
مقتل النقراشى	٢٧٩
الشهيدان ماهر والنقراشى	٢٨٠
أعمال وزارة النقراشى	٢٨٢
كهربة خزان أسوان	٢٨٢
أعمال اقتصادية واجتماعية	٢٨٤
القانون المدنى الجديد	٢٨٤
وزارة إبراهيم عبد الهادى	٢٨٥
تعديلات فى الوزارة	٢٨٦
استمرار موجة القتل والإجرام	٢٨٧
مقتل الأستاذ حسن البنا	٢٨٧
الشروع فى قتل رئيس الوزارة	٢٨٨
مد الأحكام العرفية سنة أخرى	٢٨٨
أعمال وزارة إبراهيم عبد الهادى	٢٨٨

	صفحة
اتفاق جديد للأرصدة الاسترلينية	٢٨٩
الاحتفال بعودة أبطال الفالوجة	٢٩٠
المآخذ على هذه الوزارة	٢٩١
وزارة حسين سرى الائتلافية	٢٩١
أعمال الوزارة الائتلافية	٢٩٣
انتهاء أجل المحاكم المختلطة	٢٩٣
المآخذ على هذه الوزارة	٢٩٤
روح الائتلاف	٢٩٤
وزارة حسين سرى المحايدة	٢٩٦
أعمال هذه الوزارة	٢٩٧
الانتخابات النيابية	٢٩٧
أين إرادة الشعب ؟	٣٠٠
استقالة الوزارة المحايدة	٣٠٠
وتأليف وزارة النحاس	٣٠٠
تعيين حسين سرى رئيسا للديوان الملكى	٣٠٢
تعديلات فى الوزارة	٣٠٢

الفصل التاسع
الوفد فى الحكم - عودة الحكم المطلق

	صفحة
سياسة الوفد فى الأهداف الوطنية	٣٠٣
سياسة الوفد الداخلية	٣٠٦
إخلافه عهوده فى مكافحة الغلاء	٣٠٦
الاستثناءات الجديدة وإعادة الاستثناءات القديمة	٣٠٦
اعتداء الوزارة على استقلال القضاء	٣٠٧
محاولة إقصاء رئيس مجلس الدولة	٣٠٧
اعتداء آخر على استقلال القضاء	٣٠٩
إقصاء النائب العام عن منصبه	٣٠٩
الاعتداء على حرية الصحافة	٣١٠
إفساء أداة الحكم	٣١١
استغلال النفوذ والصفقات المريبة	٣١١
إهمال المشروعات الإنتاجية	٣١٢
الارتجال والدعاية	٣١٣
بعض حوادث هامة	٣١٤
استقالة حسين سرى من رئاسة الديوان الملكى	٣١٤
الانتخابات البريطانية	٣١٥
تعيين السير رالف ستيفنسن سفيراً لبريطانيا فى مصر	٣١٦
رفع الأحكام العرفية	٣١٦
الخطبة الملكية السعيدة	٣١٧
القران الملكى	٣١٨
اتفاق جديد للأرصدة الاسترلينية	٣١٨
عودة الحكم المطلق ووزارة الوفد	٣١٩
مظاهر الحكم المطلق فى عهد الوفد	٣١٩
وصاية لا وكالة	٣١٩
استلاب حق الشعب فى الاختيار	٣٢٠
الشعوذة السياسية	٣٢٠
شروط عضوية البرلمان فى نظر الوفد	٣٢١
انعدام الرقابة البرلمانية	٣٢١
الانتخابات فى عهد الوفديين	٣٢٣

	صفحة
اضطهاد المعارضة وإقصاءها عن البرلمان	٣٢٤
إخراج المعارضين من مجلس الشيوخ	٣٢٥
مراسيم ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠	٣٢٦
عريضة المعارضة إلى الملك	٣٣٣
الخاتمة	٣٣٧
مرحبا بالجهاد	٣٤٤
فهرست الجزء الثالث	٣٤٥
للمؤلف	٣٥٤

* * *

للمؤلف

حقوق الشعب :

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢ .

نقابات التعاون الزراعية :

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية :

صحيفة من تاريخ النهضات القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية (فى جزأين) :

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الأول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر . وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩)

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى عهد ولاية محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد على :

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر إسماعيل (فى جزأين) :

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢)

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢) .

الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٢) .

مصطفى كامل : باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد : رمز الإخلاص والتضحية
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١) .

ثورة سنة ١٩١٩ فى جزأين :
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (فى جزأين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦ .
الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة . وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم .
الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاكمات الثورة ولجنة ملنر . والحوادث التى لابستها ومفاوضات ملنر واستشارة الأمة فى مشروع ملنر . والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية . ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية .

فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) : فى ثلاثة أجزاء :
الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)
الجزء الثانى : تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ – سنة ١٩٤٩) .
الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ولاية فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١) .

مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ :
(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)
الكفاح فى القنال سنة ١٩٥١ – حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ .
وزارات الموظفين – أسباب الثورة – فاروق يمهد للثورة .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :
تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة :
من فجر التاريخ إلى الفتح العربى (طبع سنة ١٩٦٣)

تاريخ مصر القومى .
من الفتح العربى حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتى (١٨٨٩ – ١٩٥١) :
خواطرى ومشاهداتى فى الحياة .

شعراء الوطنية فى مصر :
تراجمهم . وشعرهم الوطنى . والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤

مجموعة أقوالى وأعمالى فى البرلمان : (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

أربعة عشر عامًا فى البرلمان :
فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥
وفى مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥) .

كتب مختصرة

مصطفى كامل :
باعث النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)

بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد : (طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر أحمد عرابى :
(الطبعة الأولى - يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغانى : (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ :
استقلال أم حماية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية :
(طبعت سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩)

مصر المجاهدة فى العصر الحديث :
فى ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب فى عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه فى العهود التالية إلى بداية ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

(تحت الطبع)
مختارات من دواوين الشعراء فى الجاهلية والإسلام .

رقم الإيداع		١٩٨٩ / ٥٢٠٥
الترقيم الدولى	٩٧٧-٠٢-٢٦٩٩-٨	ISBN

١ / ٨٦ / ٨٢

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)